www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية السنة الخامسة 1 شباط 2019

زيتون

العدد :188

النصرة بعد هيمنتها على الشمال... إعلام كاذب ومقارنات ساذجة

عدنان الصايغ

تعالت الكثير من الأصوات مؤخراً في الشمال السوري والمهتمين به، للتحذير مما قد تؤول إليه الأمور بعد صبغ المنطقة بالسواد في إشارة لسيطرة "هيئة تحرير الشام" المصنفة على قوائم الإرهاب دولياً، بعد هيمنتهم مع حكومة "الإنقاذ" التابعة لهم على مفاصل المنطقة عسكرياً وإداريا، وبالفعل بدء كل من نظام الأسد وروسيا يلمحون إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الازمة لحل هذه المشكلة على حد تعبيرهم، مما يعني إزهاق ألاف الأرواح في حال تعرضت المنطقة المكتظة بثلاثة ملايين نسمة تقريباً للهجوم منهم، يأتي ذلك متزامناً مع أرسال الحكومة التركية تعزيزات جديدة من وحدات الكوماندوس إلى الحدود مع إدلب في ولاية "هاتاي" بالإضافة إلى اجتماع رفيع المستوى في نفس المنطقة لقيادات الجيش التركي لبحث التطورات ومستقبل مدينة إدلب بعد سيطرة النصرة عليها.

هذه التهديدات والتصريحات أمر متوقع بعد ما قامت به النصرة، ولكن السذاجة كانت في تبريرات "هيئة تحرير الشام" لما قامت به والأسباب التي دعتها لذلك، فقامت بإعطاء الأمان للمقاتلين على خطوط الجبهات أثناء القتال وبعده مدعية الحرص عليهم وأن المشكلة ليست معهم إنما مع قياداتهم وتبعيتهم لـ "الخارج" وتنفيذهم لأجندات خارجية، لكنها قامت باعتقال العديد من العناصر التابعين للفصائل كما داهمت منازلهم، ولتقوم يوم أمس بنفي ٣٠ شخصاً من وجهاء وكوادر بلدة "دارة عزة" لأنهم يحرضون على جبهة النصرة ويعترضون على صبغ المنطقة بالسواد على حسب ادعاء الهيئة وتكون بذلك قد خالفت ما قالت أنها ملتزمة به، وفي الحقيقة أن معظم المنفيين من الثوار الأوائل الذين خسروا العديد من ذوييهم شهداء دفاعاً عن الثورة ومبادئها، أما بالنسبة لتركها لبعض المرابطين على الجبهات فذلك يعود لعدم قدرتها على تغطية مواقعهم وليس لحبها لهم وحرصها عليهم.

العديد من المحسوبين على الهيئة وحتى الجولاني في لقائه ذكروا أن حجة لصق صفة الإرهاب بالمنطقة وإعطاء مبرر للهجوم عليها هو ضرب من الخيال مستشهداً بما حصل مع باقي المناطق التي لم تكن تسيطر عليها جبهة النصرة المشمولة في اتفاق "خفض التصعيد وانتهت بسيطرة الأسد عليها، والحق أن مقارنة الوضع في إدلب مع باقي المناطق استخفافاً بعقول الناس وتزويراً للحقائق، وبنظرة بسيطة لواقع تلك المناطق تستطيع أن تعرف الفرق، فمثلاً مدن وبلدات ريف دمشق كانت معظمها محاصرة من كل حدب وصوب ولا يوجد لها طرق إمداد ومن السخافة بمكان أن تقارن مع إدلب مع المناطق الشاسعة والسلاح الوفير وأعداد المقاتلين، والحال في درعا أن جل فصائله كانت تابعة لما يعرف بـ غرفة الموك التي تدار بشكل رئيسي من الولايات المتحدة بالاشتراك مع دول أخرى منها السعودية والامارات، تلك الدول التي لعبت ادواراً مشبوهة على امتداد سنوات الثورة السورية وهي الآن تقوم بفتح سفاراتها في دمشق بعد أن تخلت عن الثوار وأعطت الضوء الأخضر لنظام الأسد للقضاء على الثورة في جنوب سوريا، أما في الشمال فتركيا هي المسؤولة عن إدارة الملف واستطاعت حتى اللحظة الحفاظ على المنطقة ونشرت نقاط لجيشها على خطوط التماس مع نظام الأسد، وما زالت حتى اللحظة تدعم معظم الفصائل وتمنع ما استطاعت أي هجوم محتمل على المنطقة، ولاشك أنها تفعل ذلك من أجل مصالحها ولا ضير في ذلك طالما أنها تحافظ على أرواح وممتلكات الثوار وما زالت تفتح حدودها للجرحى والمصابين وتحتضن أكبر عدد من اللاجئين السوريين على أراضيها.

وفي سياق متصل أيد الجولاني العملية التركية المرتقبة على مناطق شرق الفرات الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية بعد أن حرم المشاركة فيها "أبو اليقظان المصري" أبرز القياديين في الهيئة والذي قاد الهجوم الأخير الذي قامت به على باقي الفصائل، يأتي هذا في محاولة من الجولاني للتقرب من الأتراك الذين صنفوا الهيئة مع المنظمات الإرهابية كحال من يؤيد الهجوم عليهم.

أما حال حكومة الإنقاذ التي تدعي الهيئة استقلاليتها تستطيع أن تعرف مدى ذلك من خلال زجها في أي اتفاق بين الهيئة والمناطق التي سيطرت عليها حيث يكون أحد البنود الثلاثة الأولى هو إخضاعها لنفوذ حكومة الإنقاذ، وبديهياً عندما تضم أي حكومة في العالم منطقة جديدة لنفوذها أو عندما تقوم حتى بإقرار مشروع صغير تجتمع وتضع على الأقل الخطوط العريضة وخطتها لهذا الأمر، أما في حالتنا هذه تكون من أول الشروط ويتم الأمر خلال لحظات، وكأن وفود الحكومة "المدنية" "المستقلة" كما يدعون تسير خلف أرتال دبابات الهيئة مباشرة "لنشر السلام والأمان" في مناطقها الجديدة.

لا شك أن مصير المنطقة يحتمل العديد من السيناريوهات، وليس لدى أي قوة في الداخل أدنى فكرة عما قد تؤول الأمور إليها، في ظل التحكم التام بمصير المنطقة من الدول صاحبة النفوذ فيها، وتحول فصائل المعارضة والهيئة إلى مجرد بيادق في أيديها تحركها كيف تشاء.

أدنى فكرة عما قد تؤول الأمور إليها، في ظل التحكم التام بمصير المنطقة من الدول صاحبة النفوذ فيها، وتحول فصائل المعارضة والهيئة إلى مجرد بيادق في أيديها تحركها كيف تشاء.

فيلق الشام يقتل سجينا لديه تحت التعذيب

تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي اليوم صورا لمقتل الشاب "محمد سعيد العتر" تحت التعذيب في سجن فيلق الشام بعد اعتقاله لمدة أسبوع بتهمة بالسرقة.

وقال ناشطون أن الجهاز الأمني التابع لفيلق الشام وهو الفصيل المقرب من تركيا قد سلم جثة المقاتل في فيلق الشام "محمد سعيد العتر" اليوم لذويه المقيمين في منطقة عفرين وقد ظهر عليها آثار التعذيب.

وأوضح الناشطون أن العتر وهو من مدينة القصير قد قضى تحت التعذيب في سجن فيلق الشام الواقع في قرية "ميدانكي" بقضاء عفرين بعد تعرضه للتعذيب لمدة أسبوع بتهمة سرقة.

الصور التي تناقلها النشطاء تظهر آثار الجلد على جسد "العتر" معبرين عن غضبهم ومطالبين فيلق الشام بالقصاص من القتلة والكف عن سلوكيات النظام السوري وطرقه الوحشية في قتل المتهمين أيا كان جرمهم.

وقال أحد رواد مواقع التواصل الاجتماعي ويدعى "يوسف بيرقدار": "هذه المرة لم يكن معتقلاً في سجون النظام المجرم أو داعش أو الجولاني وإنما في سجون فصيل فيلق الشام، على قيادة الفيلق العمل على محاسبة مرتكبي هذه الجريمة والقصاص منهم إن كان لهم أي علاقة باللّه وتعليماته، بدلاً من الذهاب إلى الحج في كل عام".

حسين قاسم سطوف كتب على صفحته مطالبا بمعاقبة القتلة: "الاعفاء لا يكفي يجب القصاص"، وذلك في إشارة إلى قرار الذي أصدره فيلق الشام بإعفاء المسؤول عن مقتل "العتر".

وجاء في قرار الفيلق: "إعفاء الأخ احمد الحسن الملقب أبو عبد اللّه من إدارة المكتب الأمني لقطاع الشمال وتكليف الأخ النقيب يوسف الحمود بتسيير الأمور الأمنية في القطاع حتى إشعار أخر".

ويشير القرار بحسب النشطاء إلى مدى استهتار الفيلق بحياة المقاتلين واكتفائه بإعفاء القاتل من عمله فقط دون محاسبة تذكر أو عقوبة منصفة، وهو ما تسبب بهجوم كبير على الفيلق في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

وأصدر وُجَهاء مدينة حمص في منطقتي غصن الزيتون ودرع الفرات شمال حلب بياناً طالبوا فيه "فيلق الشام" بتسليم الجناة للجهات الرسمية بالمنطقة، والكف عن التصرفات "التي تكرس عمل الفصائلية وتعرقل عمل المؤسسات الوطنية".

يذكر أن فيلق الشام كان قد لعب دور الوسيط بين هيئة تحرير الشام وفصائل المعارضة التي تم تفكيكها على يد الهيئة دون أن يكون له دور فاعل في الوقوف إلى صف الفصائل المحسوبة على أنها مقربة من تركيا.

قانون سيزر.. اختبار للمصداقية الأمريكية تجاه السوريين

خاص زيتون

صادقَ الكونغرس الأميركي الثلاثاء الماضي ٢٢ كانون الثاني، على مشروع قانون "حماية المدنيين في سوريا" أو ما يعرف بقانون "سيزر" أو "قيصر"، نسبة للضابط المنشق الملقب بـ "قيصر" الذي سرب أكثر من /٥٥/ ألف صورة لأكثر من ١١ ألف شهيد قتلوا تحت التعذيب في معتقلات نظام الأسد، القانون الجديد يقر عقوبات مشددة على من يقدم أي دعم مادي أو تقني لنظام الأسد، أو أي دعم لقواته أو للقوات المساندة له داخل سوريا، سواء كانوا دولاً أو كيانات أو أفراد.

ويعد هذا القانون الذي من المتوقع أن يوقع عليه الرئيس الأميركي قريباً، الأقوى على المستوى الدولي من حيث التأثير والفاعلية، وذلك لشموله وربطه بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "١٢٤٥" ودوام استمراريته بمستوى تقدم العملية السياسية في سوريا ومعاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة بحق المدنيين في سوريا.

وقال "فضل عبد الغني" مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان في منشور عبر صفحته على الفيس بوك "عن مشروع قانون قيصر الذي أقره مجلس النواب الأمريكي، يحق لنا أن نفرح ونحتفل بيوم تاريخي أسود في وجه نظام البراميل، أعلم أن هناك حالة من فقدان الأمل بالقرارات الدولية، لكن قانون قيصر هو أمر مختلف تماماً وهو ملزم أشد الإلزام".

وأضاف: "القانون مختلف عن قرارات مجلس الأمن التي لم يلتزم بها النظام ولا حلفاؤه، ومختلف عن قرارات الجمعية العامة، ومختلف عن تقارير لجنة التحقيق الدولية، هذا قانون ملزم ولا يوجد أي تساهل بالتعامل معه، والعقوبات الأمريكية هي الأهم والأقسى في العالم وجميع الدول والشركات والأفراد تحاول تجنُّبها"، معتبراً أن إقرار القانون هو إنجاز ضخم جداً للحراك الشعبي وللضحايا والمناضلين نحو التغيير الديمقراطي، كما أنه إذلال تاريخي للنظام السوري وجميع الدول الداعمة له، ويستحق الاحتفال والفرح.

وجاءت إعادة طرح القرار بعد جهود حثيثة ومحاولات استمرت لأشهر من الجالية السورية في أميركا، حيث استخدمت علاقاتها ونفوذها لدى بعض النواب في الكونغرس وضغطت لإعادة طرح المشروع من جديد، فالقانون كان قد أُعدَّ قبل نحو سنتين وبالتحديد في ١٥ تشرين الثاني من عام ٢٠١٦، في ولاية الرئيس الأميركي السابق بارك أوباما، والذي قام بتعطيله كي لا يؤثر على المباحثات بشأن الاتفاق النووي مع إيران آنذاك، وفقاً لمحللين.

عدّد المشروع الأسلحة التي تستعمل ضد الشعب السوري، ومنها البراميل المتفجرة، والأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى أساليب أخرى كالحصار والتعذيب والإعدامات والاستهداف المتعمد للمرافق الطبية، وغير ذلك، ويستهدف مشروع القانون الداعمين الأساسيين للأسد كروسيا وإيران، إذ يقتضي من الرئيس الأميركي معاقبة الدول أو الشركات التي تمول أو تتعامل مع الحكومة السورية أو بنك سوريا المركزي، بحسب ويكيبيديا.

وجاء في بيان وزارة الخارجية الأمريكية: "بموجب قانون سيزر لحماية المدنيين في سوريا، سيُطلب من الرئيس فرض عقوبات جديدة على أي شخص أو جهة تتعامل مع الحكومة السورية أو توفر لها التمويل، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات والأمن السورية، أو المصرف المركزي السوري".

كما يطلب من الرئيس الأمريكي اتخاذ إجراءات وعقوبات صارمة على من يخالفون القرار، ومعاقبة أي شخص متورط في مشاريع إعادة الإعمار، أو يتعامل في قطاع الطيران أو الطاقة، وبذلك قد يساهم -في حال تم تطبيقه بشفافية- دون إعادة تأهيل النظام السوري من جديد، ولا سيما بعد أن قامت كلاً من "الإمارات" و "البحرين" بفتح سفارتها في دمشق، وبعد أن صرّح مسؤولون في دول أخرى مثل "روسيا، إيران، السودان، الكويت، الأردن، مصر، لبنان وغيرها" عن ضرورة إشراك الأسد في العملية السياسية القائمة والاعتراف به إقليمياً ودولياً، بالإضافة لإعادة رحلات الطيران إلى دمشق من قبل بعض الدول.

إلا أن القانون في الوقت ذاته يعطي للرئيس الأمريكي الحق في تعليق العقوبات جزئياً أو كلياً، في حالتين:

أولاً إذا حدد الرئيس أن المباحثات المعترف بها دوليا لحل مشكلة العنف في سوريا لم تنته باتفاق أو ليس من المتوقع أن تنتهي باتفاق، وقام بتسليم لجان الكونغرس المناسبة، كتابة، تحديدا وشهادة بأن الحكومة السورية أوقفت الهجمات العسكرية والانتهاكات الفظة لحقوق الشعب السوري الإنسانية، وبالتحديد: لم تعد الأجواء السورية تُستخدم من قبل الحكومة السورية والقوات المرتبطة بها لاستهداف السكان المدنيين، ولم تعد المناطق التي يحاصرها نظام الأسد والقوات المرتبطة به بما فيها حزب اللّه والقوات الإيرانية غير النظامية، محرومة من وصول المساعدات الدولية وتتمتع بالوصول المنتظم للمساعدات الإنسانية، حرية السفر والرعاية الطبية، إطلاق جميع المعتقلين السياسيين المحتجزين قسرا في إطار نظام حكومة الأسد، والسماح بالوصول بشكل كامل إلى المرافق التي تحتفظ بها عناصر الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة المرتبطة بالحكومة للتحقيق من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية المناسبة، ولم تعد قوات الحكومة السورية والقوات المرتبطة بها بما فيها حزب اللّه، والقوات الإيرانية غير النظامية، والقوات الجوية الروسية تهاجم عمدا المرافق الطبية، المدارس، المناطق السكنية، وأماكن تجمع المواطنين بما في ذلك الأسواق، في انتهاك صارخ للأعراف الدولية.

وثانيا إذا قرر الرئيس أن المباحثات المعترف بها دوليا لحل مشكلة العنف في سوريا انتهت بالتوصل لاتفاق أو من المرجح أن تنتهي بالتوصل لاتفاق، وقام بتسليم لجان الكونغرس المناسبة، كتابة، تحديدا وشهادة بأن: من المرجح أن تنتهي المباحثات بالتوصل لاتفاق، تعليق العقوبات ضروري لتقدم مثل هذه المباحثات، أو في حالة انخراط الحكومة السورية، ولجنة المباحثات العليا السورية أو ما يخلفها، والأطراف الدولية المناسبة في مباحثات مباشرة وجها لوجه، إذا أثبتت الحكومة السورية التزامها بخفض كبير وأساسي للهجمات والعنف ضد المواطنين السوريين من قبل الحكومة السورية والقوات المرتبطة بها، بحسب ترجمة "الجزيرة" لنص القانون.

وبذلك يعد القانون اختباراً جدياً لمدى مصداقية الإدارة الأمريكية الحالية بإنهاء معاناة الشعب السوري، بعد أن أخفقت سابقتها في ظل غياب رغبة حقيقية لديها في وضع حد للجرائم التي ترتكب في حق السوريين، وإتاحة الفرصة لنظام الأسد وإيران لزيادة العنف والقتل وتسليم سوريا لهم على طبق من ذهب خلال الفترات الماضية.

وفي سياق متصل قرر وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي يوم الاثنين في الـ ٢٣ من الشهر الجاري، تشديد العقوبات المفروضة على سوريا، حيث أضاف الاتحاد ١١ أسماً من مسؤولي نظام الأسد من المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان، وشملت أيضاً ثمان كيانات تدعمه ماليا على القائمة السابقة ممن تم منعهم دخول دول الاتحاد الأوربي وتجميد أصولهم لديه، ليصل إجمالي من استهدفتهم العقوبات الأوربية إلى ٢٧٠ فرداً و ٧٢ كياناً من التابعين لحكومة الأسد أو الداعمين له، بالإضافة إلى سلسلة إجراءات تدريجية تضمنت حظر الاستثمارات في قطاع النفط ومنع توريده، وحظر شحنات الأسلحة والذخائر، وتعليقاً على القرار قالت المسؤولة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي "كاترين أشتون": "إن هذه الإجراءات ستفرض ضغطاً متزايداً على المسؤولين عن العنف غير المقبول في سوريا، ورسالة الاتحاد الأوروبي واضحة وهي ضرورة وقف القمع فوراً، وسنواصل بذل ما في وسعنا لمساعدة الشعب السوري في تحقيق أهدافه المشروعة".

كما أكد رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية "عبد الرحمن مصطفى" عبر تغريده له ترحيبه بالقرارات الأمريكية والأوروبية وقال: "إن إقرار قانون سيزر الأمريكي وتوسيع العقوبات الأوروبية ضد نظام الأسد خطوات في الاتجاه الصحيح ويجب أن تنفذ فعلياً بدون مزيد من التأخير"، مضيفاً: "من الضروري أن تترافق العقوبات الأمريكية مع إجراءات قضائية تمنع إفلات المتورطين من العقاب، وتدفع باتجاه خطوات عملية نحو الحل السياسي وفق القرارات الدولية وبيان جنيف".

من جانبها قامت حكومة النظام قبل أيام، بتعليق إصدار تأشيرات الدخول للدبلوماسيين القادمين إلى دمشق من دول الاتحاد الأوروبي رداً على العقوبات.

يشار إلى أن نظام الأسد يعاني حاليا من ضائقة اقتصادية خانقة خاصة في قطاع المحروقات، ومن عجزه عن تأمين احتياجات المواطنين الأولية ومن بينها الكهرباء والغاز، تزامناً مع غلاء فاحش في الأسعار وانتشار البطالة وملاحقة الأجهزة الأمنية للشباب وزجهم في صفوف الجيش، وسط سخط وغضب من الموالين له عبر عنها العديد من الفنانين السورين، وآخرين محتجين على سوء الأوضاع والفساد المستشري في دوائر الدولة مطالبين رأس النظام بالتدخل ووضع حد لما وصفوه بـ "المهزلة" التي يعيشونها، كما سجل تدني ملحوظ لليرة السورية، حيث تجاوز سعر صرف مقابل الدولار عتبة الـ ٥١٠ ليرات سورية اليوم.

حتى في مواقفهم يمثلون.. الممثلون السوريون الموالون

بشار بن برد

"يقول لك أحدهم: لا تناشد سيادة الرئيس!.. يا أخي من أناشد إذن؟ هل أناشد الرئيس الإيراني أم الرئيس الروسي؟ أنا تابعٌ لمن؟ أنا مواطنٌ عند مَن؟."

مراسل قناة الميادين "رضا الباشا" تساءل في فيديو نشره قبل أيام عبر حسابه الشخصي على فيس بوك حول الجهة التي يتوجب على السوريين في مناطق النظام مناشدتها لتخفيف وطأة معاناتهم في ظل الأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشها السوريون في مناطق النظام، وذلك ضمن حملة انتقاد واسعة لحكومة النظام، ومناشدات لرأسه للتدخل وتحسين الأوضاع، يشنّها عدد من الممثلين والإعلاميين الموالين.

الباشا الذي تطرق أيضاً لقضية قمع حرية الصحافة، وجد رداً على سؤاله في منشور لعضو مجلس الشعب التابع للنظام "نبيل الصالح": "نتساءل عن دور حلفائنا باعتبارهم أكبر موزعين للغاز في العالم، لماذا لايساعدونا.. فقد دافعنا عن موسكو وطهران انطلاقا من دمشق، ورد الجميل واجب الصداقة ؟! ".

الصالح كتب عدة منشورات على صفحته في فيس بوك، زاد من حدة لهجته فيها بعد مقاطعة رئيس مجلس الشعب "حمودة صباغ" لمداخلته في جلسة الأحد الماضي، وذلك بهدف منعه من مواصلة الحديث عن الأوضاع، ليس هذا فحسب، وإنما وصل الأمر بالصباغ لتسمية كل من يشارك بحملات انتقاد الأوضاع على مواقع التواصل الاجتماعي بـ "المتآمرين على الوطن"، واتهامهم بتأجيج الغضب الشعبي على الحكومة.

بينما اعتبرت المذيعة في تلفزيون النظام "ماجدة زنبقة" أن كل ما يُشاع عن انتهاء الحرب لا يعدو كونه إشاعات، بل إن الحرب قد بدأت الآن، ولكنها هذه المرة حرب على كل من بقي في الداخل السوري، داعيةً كافة المغتربين إلى عدم تصديق الشائعات، وعدم العودة إلى سوريا.

وختمت زنبقة في منشورها على فيس بوك متوجهةً للمغتربين بالقول: "صدقني ما رح تندم غير إنك تفوت معنا غينيس بأكتر شعب تمسحت في الأراضي وما بظن تندم على هيك شي! منقول ...عن منقول ويمثلني".

أبطال في التمثيل أم الانتقاد؟

مع بداية العام الجديد، تصدر الممثلون الموالون للنظام لائحة المنتقدين لحكومته والمناشدين لرأس هرمه، ويتساءل المراقبون عن مغزى الحملة التي يشنها ممثلون بارزون وفي هذا الوقت بالذات، فهل أصبح لديهم القليل من الإنسانية والاحساس بالآخرين؟.

ويشكك البعض في صدق أن تكون انتقاداتهم نابعةً من مواقف حقيقية وصادقة باعتبارهم ممثلون بارعون، فيما يعتبر آخرون أنهم يسعون عبر انتقاداتهم للظهور بمظهر الأبطال القوميين أمام الجماهير، بينما لا تستبعد فئة قليلة أن تكون أجهزة الأمن التابعة للنظام على علم وتنسيق مع بعض هؤلاء الممثلين، لا سيما أن سنوات ثمانية تقريباً مرت أثبتت عدم أخلاقية هؤلاء، فمن أين لهم هذه الأخلاق اليوم، على حد تعبيرهم.

"أندريه سكاف، ديمة قندلفت، وائل رمضان" اختاروا التعبير عن مدى سوء الأوضاع المعيشية في مناطق النظام وفقدان الماء والكهرباء والمحروقات، عبر أغنية مصورة مدتها ٣٥ ثانية فقط، لكنها تلخص الواقع.

وكان قد سبقهم ممثلون آخرون في انتقاد الحكومة والفساد المستشري فيها، الذي تسبب بأزمات وفقدان لمعظم الحاجات الأساسية من ماء وكهرباء ومحروقات وغاز إلى حليب أطفال ومواد غذائية أخرى، فضلاً عن الارتفاع الباهظ في الأسعار.

"أيمن زيدان" كتب عدة منشورات دون أن يحدد الجهة التي يوجه كلامه لها، فكتب في أحد منشوراته على صفحته الشخصية في فيس بوك: "كسوري ربما أحتمل كل الصعاب لكنني لا أحتمل أن أكون غريباً، لا تجعلونا غرباء، نحن من هذه الأرض التي لم تشكو يوم، لا تسرقوا كبرياءنا ونحن نلهث خلف تفاصيل الغاز والكهرباء، تذكروا أننا سوريون وسنظل نفخر بسوريتنا".

بينما كرر في منشورات أخرى عبارة النصر الذي بات بلا معنىً بعد ما آلت إليه أوضاع السوريين في الداخل وسط العتمة والصقيع على حد تعبيره.

أما "بشار إسماعيل" فقد كتب قصة عن زائر مفاجئ ثقيل الظل، ألا وهو الصقيع، قال فيها إن الصقيع برر موقفه بأن الله خلقه هكذا، وأن الأمطار التي تهطل إنما هي دموع الصقيع التي يذرفها حزناً على أطفال سوريا الذين يموتون بسببه، كما أن الصقيع في منشور اسماعيل انتقده وتساءل عن سبب الشتائم التي يوجهها آلاف المرات يومياً هو والسوريين للصقيع، لا سيما أن مسؤولية حمايتهم منه تقع على عاتق حكوماتهم، مطالباً إسماعيل وكافة السوريين أن يتركوه ويشتموا المقصرين بحقوقهم ألا وهي الحكومة.

أما "شكران مرتجى" فقد اختارت مخاطبة رأس النظام بشكل حصري دون سواه، مبررةً ذلك بأنه الوحيد الذي سيستمع للشكوى ويعد ويفي بوعده على حدّ قولها.

بدأت مرتجى رسالتها على صفحتها في فيس بوك بالحديث عن معاناة الشعب من فقدان المواد الأساسية، وارتفاع إيجارات البيوت وثمن حليب الأطفال، ثم انتقلت للحديث عن مشاكل الطرقات والفيضانات، ومنها للشكوى حول حال الجرحى وعائلات الجيش، أما الأبرز فهو العدو الداخلي وتجار الحرب والأزمة بحسب تعبيرها.

وأضافت: "معقول اللي ما مات من الحرب يموت من القهر والبرد والغلا وووووو وتعبنا عتمة بدنا نطلع عالضو بيلبقلنا وبيلبق لبلدنا العظيم"، موضحةً رفضها للهجرة والسفر من سوريا، وفي الوقت ذاته رفضها أن يكون الوطن ضد مواطنيه.

بينما اكتفى "عباس النوري" في لقاء تلفزيوني معه بتوجيه الانتقادات والاتهامات بالفساد لمؤسسة الإنتاج التلفزيوني، مبدياً رفضه لمواقف زملائه بانتقاد الحكومة.

يعيش من بقي في الداخل السوري في مناطق سيطرة النظام في ظل أزمة خانقة يعجز فيها عن تأمين أبرز المتطلبات الأساسية للحياة إما نتيجةً لانعدامها أو لارتفاع أسعارها ارتفاعاً باهظاً، لا سيما في مثل هذا الوقت من السنة، وفي ظل الظروف المناخية والمنخفضات الجوية القاسية التي شهدتها سوريا هذا الشتاء.

فهل شعر هؤلاء بمن حولهم، وهل حقاً صحت الإنسانية بداخلهم، وهل استطاعت أزمة غاز وكهرباء وما إلى ذلك أن تحرك بداخل الممثلين السوريين الموالين ما عجزت عن تحريكه أرواح مئات آلاف الشهداء والمعتقلين والمصابين، أم أن الغاز والكهرباء أغلى بالنسبة لهم من تلك الأرواح؟.

وهل ستلقى انتقاداتهم ومناشداتهم صدىً لدى النظام الذي استماتوا بالدفاع عنه؟، أم أنهم سيلاقون المصير الذي لاقاه كل من تفوّه بكلمة عبر تاريخ حكم آل الأسد؟، أم أن لهذه الحملات والكلمات مغزىً آخر؟.

الإنسانية لا تعرف الجنسية..
مقتل الفتى السوري "ماسح الأحذية" في بيروت

قامت عناصر تابعة لبلدية بيروت قبل أيام، بملاحقة الفتى السوري "أحمد الزعبي" البالغ من العمر ١٤ عاماً، والذي يعمل كماسح للأحذية بهدف إعالة أسرته، ولدى هروبه منهم التجا أحمد إلى سطح مبنىً قريب، ولدى عودة عناصر البلدية من سطح البناية أخبروا قريبه بأن أحمد قد تمكن من الفرار رغم صعودهم إلى ذلك السطح، ليتم العثور على جثته بعد ثلاثة أيام وقد قضى بعد سقوطه المريب من منور المبنى ذاته.

ياسمين محمد

صحيح أن ما زاد علي من وطأة حادثة مقتل الطفل أحمد أنه سوري، ولكن الزمان والمكان كان الموجع أكثر.

ما زاد علي من وطأتها هو أنه طفل وسوري وفار من الحرب وتبعاتها ليلقى حتفه في المكان الذي فر إليه مع عائلته، وأن جل ذنبه أنه كان يحاول تأمين لقمة عيشه وعيشها بكرامة دون ذل السؤال، رمى طفولته جانباً كما معظم أطفال سوريا، ليلاحقه عناصر بلدية بيروت مراراً وتكراراً، ويوقفوه لأكثر من مرة، ليخرج بعد كل مرة بكفالة مالية، وبعد أن يتعرض للضرب والإهانة.

كل ذلك ليس مربط الفرس أيضاً، على الرغم من كل ما لاقاه السوريون الذين فروا إلى لبنان من انتهاكات، ليس أولها تسليم الناشطين والمعارضين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية لأجهزة الأمن التابعة للنظام منذ بداية الثورة وحتى اليوم، كما أن ليس آخرها مطالبات الحكومة اللبنانية بشكل شبه يومي بإعادة اللاجئين على أراضيها إلى سوريا.

مروراً بما أطلقت عليه زوراً وبهتاناً اسم العودة الطوعية التي أدت إلى اعتقال الكثيرين ممن عادوا مؤخراً، وذلك وفقاً لتحقيقات لبنانية ولتصريح وزير شؤون اللاجئين اللبناني "معين مرعبي" نفسه، إلا أن الوزير "جبران باسيل" حتى اللحظة ما يزال مُصرّاً على إجلاء كافة اللاجئين، وسيتوجه إلى دمشق خلال أيام لهذا الغرض، وليبرر عدم استطاعة لبنان فرض حكومة الأسد في القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في بيروت قبل أيام، بحسب مصادر إعلامية.

ولو تجاوزنا الممارسات والانتهاكات التي تعرض لها السوريون في لبنان، والتي لا تعد ولا تحصى، والتي جعلت من لبنان أسوأ وأخطر دولة لجوء للسوريين بحسب تقارير حقوقية من أبرز المنظمات الدولية، فكيف لنا نتجاوز أن تكون الشرطة على علم بأن أحمد الزعبي الطفل السوري ذو الـ ١٤ ربيعاً، ماسح الأحذية في شوارع بيروت- ليس انتقاصاً من قدره أو عمله وإنما شرف له ولكل السوريين أن يموت وهو على رأس عمله ولن أقول أن يقتل، ذلك لأن تفاصيل موته لم يتم التأكد منها بعد- لا سيما أن الرواية الرسمية تفيد بسقوطه في "منور" الطابق السادس في المبنى الذي التجأ إليها هرباً من عناصر البلدية الذين لاحقوه بقصد اعتقاله لمخالفته القوانين وفقا لتعبير بلدية بيروت، وكيف لها أن تتركه لثلاثة أيام دون أن تعلن أو تكتب في محضرها الذي قالت البلدية عنه إن عناصرها كانوا ضمن مهمة.

بلدية بيروت لم تقم بإطلاع عائلة أحمد التي أبلغت عن فقدانه بما حلّ به، ولولا أن مكان عمله على مقربة من مسجد يحوي كاميرات مراقبة خارجية، تنبهت العائلة لها وطلبت مراجعة الفيديوهات المسجلة، والتي أظهرت هروب أحمد من عناصر البلدية نحو أحد المباني ودخولهم خلفه وخروجهم بعد مدة بدون خروج أحمد مرة ثانية من المبنى خلال الأيام الثلاثة التي فقد فيها، لكانت العائلة ما تزال تبحث عن ابنها، ولكان مصيره حتى اللحظة مجهولا.

ما معنى ذلك التكتم، وما الهدف منه، وعلى ماذا يدل؟ ناشطون لبنانيون اتهموا عناصر بلدية بيروت بالتسبب بمقتل أحمد، وقالوا إن سقوطه ربما لم يكن حادثة، وأن العناصر ربما هم من رموا به في المنور، في الوقت الذي ترفض فيه البلدية اتهام عناصرها بالتسبب بموته.

أحمد خالف القوانين نعم، وجميعنا نحترم القوانين ونطالب بالالتزام بها، ولكن عدم احترام القوانين لا سيما بأن المخالفة هي العمل بدون ترخيص على أرصفة الشوارع، لا يعني أن تكون السبب بشكل أو بآخر بموت طفل، فليست هذه هي عقوبة المخالفة التي ارتكبها أحمد، وليس فيما جرى له أي احترام أو التزام بالقانون الذي تشدقت به البلدية في بيانها.

كما لا يعني أن تتكتم على الحادثة وعلى موت إنسان، ثم تستبق الأحداث وتتهم الطفل بالسرقة وغيرها ربما لتخفيف الحرج واللوم عليها وعلى عناصرها، ولو أنه حتى ولو ثبتت التهمة عليه فعقوبتها ليست القتل.

ولم تكتف بلدية بيروت بكل ذلك، بل ووفقاً لما نقلته مصادر إعلامية عن أحد أقرباء الطفل أحمد، والذي رفض الكشف عن اسمه بسبب الخوف والضغوط التي تمارسها بلدية بيروت على العائلة، فإن البلدية قامت بمصادرة هاتف عم الطفل وحذف صورته التي التقطها له عندما تم العثور على جثته في أرض المنور، قبل أن تعيد الهاتف، فضلاً عن ممارستها الضغوط على عائلة أحمد لمنعهم من التقدم بشكوى ضد عناصرها.

الناشطون اللبنانيون توقعوا مسبقاً ألا تأخذ العدالة مجراها في حال تقدمت العائلة بشكوى، لا سيما بأن أحمد طفل سوري بحسب تعبيرهم.

الشعوب لا تؤخذ بجريرة حكوماتها، ولا يجب الحكم على الشعب اللبناني بسبب ممارسات حكومته تجاه السوريين، ولا حتى الحكم على الشعب بسبب فئة معينة منه، فالسوريين قابلوا في معظم دول اللجوء فئات مناهضة لهم ووقفت في وجههم وهو أمر بات طبيعياً في حالات الحروب واللجوء.

تعيدنا الحادثة إلى قصة الشاب اللبناني "علاء الديراني" ابن الثالثة والعشرين من عمره المفقود منذ نحو شهر، ورغم أنه ليس طفلا كأحمد، لقي تعاطف شريحة واسعة من السوريين معه ومع عائلته، وحتى بعد أن تم التأكد من سلامته وتحدثه مع والدته عبر الهاتف وطمأنته لها.

الإنسانية لا تتجزأ ولو كان أحمد لبنانيّاً لما قلل ذلك من حزن السوريين عليه، ولو كان علاء سوريّاً لما زاد في حزنهم عليه، فلا يمكن أن تقولب العواطف بحسب الجنس والعرق والانتماء، وذلك أضعف ما يمكن أن يملكه المرء لكي يستحق صفة إنسان.

أكثر من نصف مليون مطلوبون للاحتياط في سوريا.. و"الحرب انتهت"

وعد البلخي

قرص بلاستيكي يحمل الرعب لكل من بقي في مناطق سيطرة النظام، يضع الجميع يده على قلبه وهم يتنقلون بين سطور وأعمدة جداوله، يقلبون صفحاته واحدة تلو الأخرى خوفا من كارثة تنتظر رجالهم وأبناءهم، يحملها ذلك القرص بذكر أسمائهم من ضمن المطلوبين للخدمة الإلزامية الاحتياطية.

يُفضل إسماعيل أن يقضي حاجياته وزيارته مشياً على الأقدام مع زوجته وأطفاله مهما طالت المسافات، ليلاً أو نهاراً، في الحر أو البرد الأمر سيّان، على أن يصعد في حافلةٍ ويتم إنزاله منها واعتقاله.

بينما يعتكف شبانٌ آخرون في منازلهم بلا عمل ولا تعليم، أو يكتفي بعضهم بالبقاء ضمن حاراتهم والحارات المجاورة لها، الجميع يخشى أن يكون اسمه في ذلك القرص اللعين، ولا فرق هنا بين مؤيد "للعظم" كما يُقال باللهجة الدارجة، وبين مُرغم لم يحالفه الحظ في مغادرةً البلاد، ولا سيما الموظفين في المؤسسات والدوائر الحكومية.

٥٠٠ ألف اسم شاب سوري، طلبهم نظام الأسد للالتحاق بالخدمة العسكرية ضمن ما يعرف ب "الاحتياط" أو الخدمة الاحتياطية في جيشه.

الآن وبعد أن استعاد الأسد ونظامه السيطرة على كافة الأراضي السورية باستثناء الشمال وجزء صغير من الشمال الشرقي، بفضل روسيا بالدرجة الأولى، وبفضل دعم العالم بأسره له، ما الهدف الذي يرمي إليه من إلحاق مثل هذا العدد من السوريين بالجيش؟

رأس النظام كان قد أصدر في ٩ تشرين الأول ٢٠١٨، المرسوم رقم ١٨ الذي أعفى المكلفين بخدمة الاحتياط من أي عقوبات تطالهم جراء تخلفهم عن الالتحاق بالخدمة أو ارتكاب جرائم الفرار الداخلي والخارجي.

وبناءً على ذلك تم شطب أسماء ٨٠٠ ألف مدعو للاحتياط من سجلات إدارة الأمن الجنائي، بالإضافة إلى إيقاف عمليات ملاحقتهم أو اعتقالهم، بحسب وسائل إعلام النظام.

كذلك نقلت مصادر موالية عن وزير الدفاع في حكومة النظام علي أيوب قوله: "بمكرمة نبيلة، ومرسوم شجاع، بأمر القائد العام: إسقاط دعوة الاحتياط عن ٨٠٠ ألف مدعو للخدمة الاحتياطية، والدعوة لاحقاً حسب الحاجة، وحالياً لا توجد حاجة".

وفي الوقت ذاته، شهد المركز الثقافي في السويداء اجتماعاً ضم وجهاء المحافظة مع اللجنة العسكرية المُكلفة بتسوية ملف المتخلفين عن الالتحاق بالخدمة الإلزامية، ونقلت الأخيرة للوجهاء أن قراراً قيد الإعداد يقضي بإلغاء تكليف كل المطلوبين للخدمة الاحتياطية في كافة أنحاء سورية، وانتشر فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لأحد الضباط أعضاء اللجنة وهو يعلن عن القرار خلال الاجتماع ذاته، وفقاً لمصادر إعلامية.

المرسوم الغامض الملامح، تبعه أمر إداري أصدرته القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، لم يكن بعيداً بغموضه واحتمالات تأويله العديدة عن المرسوم، الذين توسم الخير في كلاهما المدنيون والعسكريون على حد سواء في سوريا، قبل أن ينطبق المثل "يا فرحة ما تمّت".

تفسيرات كثيرة ومتناقضة جاءت على لسان وزير الدفاع وعدد من المسؤولين والمحللين، ولا يعرف أيّ منها هو التفسير الصحيح للمرسوم والأمر الإداري، إلا أن القاطنين في مناطق النظام أجمعوا أن حالةً من الفرح والنشاط التجاري والاقتصادي، وحتى في مناطقهم بدأ الشبان المتوارون عن الأنظار منذ مدة بالنزول إلى الشوارع بعد صدور المرسوم وتفسيره تفسيراً تبين أنه خاطئ بعد أن تم اعتقال أكثر من شاب مكلف للاحتياط، ممن قيل أن أسماؤهم قد شُطبت وأوقفت عمليات ملاحقتهم.

كما اتضح أن الأمر الإداري خاص بدورات الجيش العسكرية ولا تمت لتسريح الاحتياط المدني بصلة كما اعتقد البعض بداية الأمر، وأنه يقضي بإيقاف الاستدعاء لصف الضباط والأفراد الاحتياطيين الملتحقين قبل ١/٧/٢٠١٢، أي أنه خاص بعناصر الشرطة وقوى الأمن الداخلي فقط، باستثناء من لديه خدمة مفقودة لمدة تتجاوز الشهر أو لديه فرار.

آلية الدعوة والتبليغ

بموجب المرسوم رقم ١٨ كان من المفترض أن يتم شطب ٨٠٠ ألف اسم مكلف للاحتياط، وإيقاف عمليات ملاحقتهم، ولكن ما حدث كان شكلياً، أما فعلياً فقد قامت وزارة الدفاع بعدها بإعادة تكليف الأسماء السابقة من جديد، وذلك عبر إدارة السجلات ومنها إلى شعب التجنيد في كافة أنحاء سوريا.

ويتم تعميم أسماء المطلوبين على شعب التجنيد ووفقاً لشعبهم ولمواليد كل دفعة تباعاً، وآخر دفعة تم تعميمها كانت في ٢٢ كانون الثاني الجاري، وهي خاصة بالمواليد من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٩، وفقاً لمصادر مطلعة، والتي أوضحت أنها المرة الأولى التي يتم دعوة الأسماء المكلفة في هذه الدفعة، وأن هناك قوائم جديدة قيد الإعداد تتضمن أسماء من مواليد ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٥.

شعب التجنيد بدورها تقوم بتبليغ المكلفين عبر العناوين المسجلة لديها، للالتحاق خلال أسبوعين فقط، وتعميم أسماء المتخلفين بعد هذه المدة على النشرات الشرطية، كذلك الأمر بالنسبة للموظفين لدى الدولة، والتي تصل إليها التبليغات الخاصة بموظفيها لتبليغهم وإجراء ما يلزم.

أحمد موظف "غير مثبت" بصفة عامل في إحدى الدوائر الحكومية بريف دمشق، تلقى قبل أيام دعوة للخدمة الاحتياطية ووصلت نسخة من الدعوة إلى مكان عمله.

يقول أحمد لزيتون: "لدي ٤ طفلات أكبرهن تبلغ ٩ أعوام وأصغرهن عام ونصف، زوجتي مريضة وأنا نازح أعيش في منزل بالإيجار، ليس لدي سبيل للتخلف، لا سيما أنني في جميع الأحوال سأفقد عملي وراتبي الذي بالكاد يكفيني لدفع إيجار المنزل والمواصلات للذهاب إلى عملي، وأعمل يومياً حتى منتصف الليل في بقالية كي أستطيع تأمين متطلبات عائلتي، ولا أعلم كيف سألتحق بالخدمة وأترك زوجتي المريضة وأولادي، ومع ذلك ليس لدي خيار آخر".

يعلم أحمد أيضاً أنه في حال تأخر عن الالتحاق لمدة تتجاوز الـ ١٥ يوماً، فإنه سيُعدّ متخلفاً عن الخدمة، وسيتم اعتقاله عند أول حاجز يمر به، وتحويله إلى سجون الشرطة العسكرية ومنها للخدمة، فضلاً عن خسارته لعمله، وفقدان المدة الزمنية التي قضاها في العمل، وما يترتب عليها من إجراءات من الممكن أن تساعده في أحد الأيام، ولذلك باشر أحمد بتسليم عمله والتحضير للالتحاق مرغماً، على حدّ تعبيره.

أما الشاب طارق زين الدين، فعلى الرغم من تحييد أبناء محافظة السويداء، وحصر خدمة أبنائها الإلزامية ضمن المحافظة، وفقاً لاتفاق سابق بين وجهاء المحافظة والنظام، فقد قامت شرطة مشفى السويداء أثناء تواجده فيها في ٣ كانون الأول الماضي، نتيجة تعرضه لحادث، بحجزه في سجن المشفى تمهيداً لتسليمه للشرطة العسكرية بتهمة التخلف عن الخدمة الاحتياطية، قبل أن يقوم فصيل قوات الفهد بإطلاق سراحه، بحسب مصادر إعلامية.

في حين تحدثت صفحات موالية عن وصول عدة تبليغات إلى أهالي بعض الشبان، على الرغم من مضي سنوات على خدمتهم المتواصلة حتى اليوم، فضلاً عن استلام بعض ذوي القتلى والمتوفين تكليفات جديدة تحمل أسماء قتلاهم.

ونشرت صفحة "أخبار دعوات الإحتياط والتسريح من شعب التجنيد لحظة بلحظة" في ٢٢ كانون الأول من العام الماضي، صورة لتعميم صادر عن وزير الداخلية محمد رحمون، ومؤرخ في السادس من الشهر ذاته، يطلب فيه إلى الوحدات الشرطية الجدية التامة في البحث والتحري عن الفارين والمتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، وسوقهم بعد القبض عليهم إلى الجهات الطالبة أصولاً، وبالسرعة الممكنة، وتقديم عسكريي قوى الأمن الداخلي الفارين من الخدمة عن طريق قسم الانضباط في قيادة شرطة المحافظة إلى فرع الأمن السياسي، بحسب نص التعميم. وعادت الصفحة الموالية ذاتها في ٥ كانون الثاني الجاري، لتتحدث عن "كتاب جديد تم توجيهه من وزارة الدفاع لوزارة الداخلية في بداية العام، تم الطلب به بالتشدد بملاحقة المتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والإحتياطية وتم أيضاً به التمني بالإسراع بإجراءات تحويل المتخلفين الذين يتم إلقاء القبض عليهم لمراكز السوق حيث كان من يتم إلقاء القبض عليه يبقى أحيانا اسبوع إلى أسبوعين في سجن الشرطة العسكرية ثم أسبوع إلى شهر في سجن البالونة أو القابون ثم يحول لمراكز السوق والفرز (الدريج – النبك – هنانو)".

وأضافت: "حيث يبدو بأن هناك قرار بتسريع هذه المعاملات الروتينية وتقصير مدتها.

وكما شاهدنا منذ يومين فقد زادت وزارة الداخلية من الحواجز الغير ثابتة أو كما تسمى (حواجز طيارة) في عدة أماكن ويتم الإعتماد على التنقل المستمر من قبل عناصر الحاجز حيث يقوم عناصر الحاجز بالإنتقال لمكان جديد كل ساعتين إلى ثلاث ساعات وذلك حرصاً من أفراد الحاجز بتحقيق أكبر عنصر مفاجأة لدى الشاب السوري ويبدو بأن ذلك يأتي كعيدية من وزارة الداخلية في بداية العام للشبان السوريين تحت سن التكليف".

ما بين التهكم والتحليل

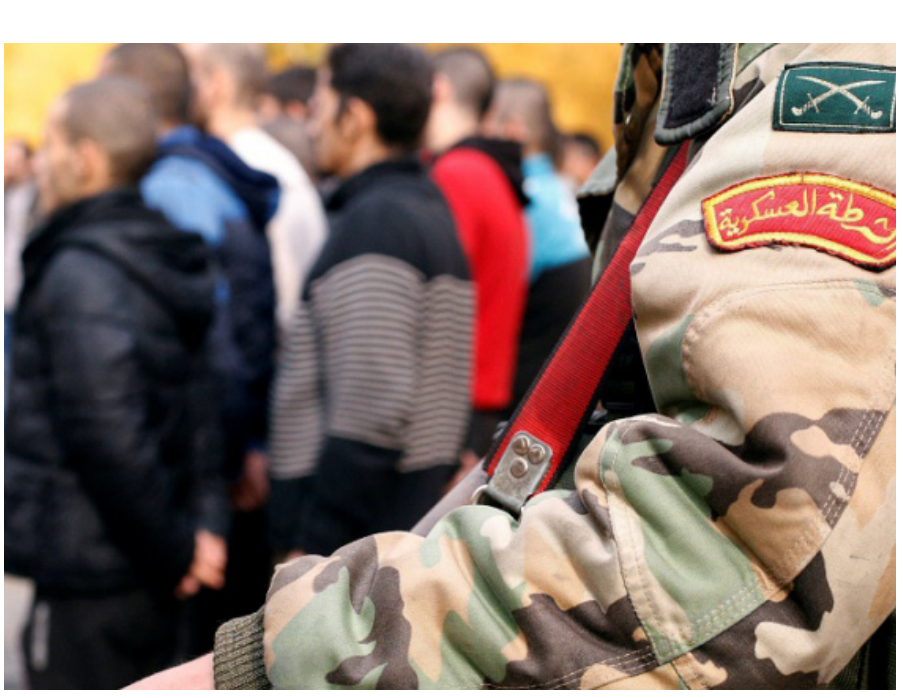

يعد موضوع الدعوة للخدمة الاحتياطية المؤرق الأكبر للشباب وعائلاتهم في سوريا، ولا سيما بعد صدور مرسوم العفو عن المتخلفين، والذي فتح الباب على مصراعيه لإعادة التكليف بشكل واسع، وزاد من عمليات الاعتقال بدلاً من أن يؤدي لإيقافها كما فسره وزير دفاع النظام في جلسة دُعي إليها بمجلس الشعب لهذا الغرض.

في الوقت الذي يعتبر فيه القاطنون في مناطق النظام أن الدعوة للاحتياط العائق الأكبر أمام ممارستهم حياتهم بشكل طبيعي، فقد منعت الكثيرين منهم من العمل والدراسة والزواج وغيرها من المشاريع الحياتية، فضلاً عن انكفاء بعضهم في سجون منازلهم، يرى الكثير من المحللين أن النظام لا أمان له، وأن هدفه من الاحتياط بعد سيطرته على معظم أرجاء سوريا هو التخلص من شبابها لا أكثر.

بينما يجمع الغالبية على أن رأس النظام أصدر مرسوم العفو تحت ضغط من روسيا أولاً، ومن دول مجاورة وأخرى أوروبية، وذلك بهدف دعم ملف عودة اللاجئين الذي تعمل عليه روسيا وتقوم بالتنسيق فيه مع عدة دول، بالإضافة إلى أن النظام بات بحاجة لتسريح الدفعات القديمة من الخدمة الاحتياطية منعاً لاستحقاقهم على رواتب تقاعدية عالية، فضلاً عن أن النظام يعيش حالة من التخبط والعجز عن اتخاذ القرارات بمفرده، والعجز عن تنفيذ قراراته.

رئيس الدائرة الوسيطة في مديرية التجنيد العامة العقيد عماد إلياس أكد في لقاء له قبل أيام على قناة سما التابعة للنظام بأن السن الأقصى لعمر الاحتياط ما زال على حاله، ولم يطرأ عليه أي تغيير، وهو سن الـ ٤٢ عاماً، مبيّناً الحالات المستبعدة من الخدمة الاحتياطية، والتي من بينها أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وأعضاء القيادات الرئيسية، وأمناء فروع الأحزاب المرخصة، ورؤساء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية المركزية، وأعضاء المنتخبات الوطنية، والعاملين في الجهات العامة من أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية ممن يتوقف عمل الجهة العاملة عليهم، بالإضافة للمدنيين في القوات المسلحة ووزارة الدفاع، ورجال الإطفاء والجمارك، ورجال الدين المحظور عليهم ممارسة عمل دنيوي.

وبالرغم من تصريح رئيس الدائرة الوسيطة في مديرية التجنيد العامة، إلا أن الصفحات والمواقع الموالية والمعارضة شهدت بعده تشكيكاً بمصداقية التصريح حول العمر، إذ نقل موقع أخبار العاصمة دمشق عن مصادر إعلامية متقاطعة بأن قوائم الأسماء الجديدة المطلوبة لخدمة الاحتياط تحمل مواليد عام ١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩، وأن أعماراً جديدة تخطت الأربعين أضيفت للقوائم السابقة، وبذلك رفعت وزارة الدفاع سقف أعمار المطلوبين لخدمة الاحتياط في صفوفها، ضمن قوائم جديدة تحمل ما قدره ناشطون بنحو ٩٠٠ ألف اسم، بما فيهم الأسماء المشطوبة بالعفو السابق منذ ٣ أشهر حتى الآن، بحسب الموقع.

بينما اعتبر المحلل العسكري العقيد حاتم الراوي أن النظام تعمّد صيغة الخداع في مرسوم العفو الصادر عنه، وذلك ليوهم المطلوبين والمتخلفين عن الاحتياط بالعفو عنهم، ومنحهم الطمأنينة ليعودوا إلى مناطقه، أو يتحركوا فيها بسهولة دون الخشية من الحواجز، فوقعوا في الفخ، وفقاً لما نقلته عنه "حرية برس"، في حين رأى آخرون في دعوات الاحتياط الجديدة محاولةً من النظام لسدّ النقص الكبير جداً في تعداد جيشه، أو سد مكان الميليشيات التي بدأ بحلّها، والتخلص من جرائم عناصرها المنتشرة في كافة أرجاء سوريا.

بعض المؤيدين فسر المرسوم على أن النظام أجرى عملية حسابية بالورقة والقلم، ووجد أن من الأنسب والأوفر مادياً له أن يعفو عن هذا العدد الكبير من المتخلفين عن الاحتياط، بدلاً من أن يسجنهم ويصبح مكلفاً بإطعامهم أيضاً، ومن ثم يعود لتكليفهم من جديد.

أما صفحة اللاذقية الآن فقد قالت في أحد منشوراتها: "عندما تطلب قيادة الجيش السوري مجدداً عشرات الآلاف من الاحتياط للالتحاق برفاقهم على الجبهات.. فهذه الحرب مستمرة ومستمرة"، في إشارة إلى ما يحاول النظام إشاعته بأن الحرب انتهت والحياة عادت لطبيعتها في سوريا، في حين نشرت صفحة شآم الآن: "دفعات احتياط جديدة كبيرة.. حتى الاحتياط مطلوب".

بينما تساءلت صفحة اخبار حلب وجمعية الزهراء وما حولها في منشور لها تساؤلاً قالت فيه: "ما رأيكم بدفعة الاحتياط التي تشمل الأخضر واليابس الصغير والكبير الحي والميت والمستشهد حتى.. ولم يعرف السبب حتى الآن؟".

وانتشرت صورة ساخرة على مواقع التواصل الاجتماعي قبيل ليلة رأس السنة الجديدة، يظهر فيها بابا نويل في سيارة عسكرية في الليل، كُتب فوقها: "حدث منذ قليل".

وتدعو العديد من الصفحات والمواقع باستمرار المدنيين الغير مطلوبين للخدمة الإلزامية أو الاحتياطية، والمؤجلين ومن في عدادهم الاحتفاظ بالأوراق الخاصة بوضعهم التجنيدي بشكل دائم، وذلك منعاً لاعتقالهم ريثما يتم إيصال الأوراق وثبوت سلامة وضعهم، كما دعت مؤخراً المسرّحين حديثاً لمراجعة شعب تجنيدهم لختم دفتر الجيش، واستلام كرت النفير الخاص بهم، وذلك تجنباً لأي مسائلة قانونية وجزائية، على حدّ تعبيرها.

الجدير بالذكر أن أول دعوة احتياط مدني بعد الثورة كانت بتاريخ ١٥ تموز عام ٢٠١٢، وتلتها دعوة ثانية سريعاً في بداية شهر آب من العام نفسه، دون أن يتم تسريح أي دفعة احتياط مدنية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، لتصل خدمة البعض منهم إلى قرابة الستة أعوام.

كيف حطم التهجير بنية أسر سورية

تيسير محمد

لم يسبق للمعلّم الخمسينيّ ورب الأسرة "عبد الرحمن وائل" من سكان جنوب دمشق، أن افترق ولو ليوم واحد عن عائلته المكونة من الزوجة وثلاثة صبيان وبنت.
ظل الأب إلى جانب عائلته، يراقب نمو أطفاله ويلاعبهم ويعلمهم، إلى أن اندلعت الثورة ووصلت نيرانها إلى منطقته، وبدأت الاشتباكات فيها بين الثوار وجيش النظام، وكان الخطر يزداد شيئاً فشيئاً على وائل وعائلته وجميع أهالي المنطقة.

في بداية الأمر لم يكن يعلم عبد الرحمن ما بوسعه أن يفعل ليحمي أطفاله، هل يبقى هو وعائلته تحت جحيم القصف، أم يخرج بهم من منطقته إلى مكانٍ آمن؟، وظل في حيرة من أمره مدة شهر تقريباً، ليحسم قراره بعد اتصالٍ من والدته تخبره فيه بأنها ستسافر برفقة أخيه وعائلته إلى الأردن، وتطلب منه مرافقتهما هو وعائلته.

"عبد الرحمن وائل" قال لزيتون: "كان جيش النظام يستهدف المدنيين قبل العسكريين، ويقصف التجمعات السكنية، مما خلق في نفسي رعباً على أولادي، وبعد الاتصال الذي تلقيته من والدتي، فكرت في الأمر ملياً، أريد حماية أطفالي ولكنني أرفض التخلي عن ثورتي، إذا خرجت وخرج الجميع مثلي لحماية عائلاتهم فمن سيبقى؟، توصلت لقرار بأن أرسل زوجتي وأولادي مع أمي، وأبقى أنا أمارس واجبي كمعلم، بالإضافة إلى عمل تطوعي في إغاثة الفقراء والمساكين".

وأضاف "عبد الرحمن": "طالت المدة وكنا نتوقع في بداية الثورة نصراً سريعاً ولكنه لم يحدث، عشت السنوات الخمس الأخيرة بعيداً عن عائلتي، ولا سبيل إليهم إلا الاتصال عبر وسائل التواصل، فحرصت أن أكلمهم كلما سنحت لي الفرصة لأعوضهم عن بعدي ولو شيئاً قليلاً، ثم وصل شبح التهجير إلى المنطقة وتوجهنا نحو الشمال السوري، والذي لم أستطع التأقلم معه وطريقة الحياة فيه، ونصحني بعض معارفي بأن أغادر إلى تركيا لمحاولة لم شملي مع عائلتي، ولكن الوضع ازداد تعقيداً".

طرق عبد الرحمن كل الأبواب الرسمية وغير الرسمية دون جدوى، السلطات التركية رفضت جميع طلبات لم الشمل التي تقدم بها، وطرق التهريب غير سالكة، يسيطر عليها تجار الدم والمشاعر، وعلى الرغم من ذلك فقد خاض وائل التجربة، ودفع مبالغ طائلة في سبيل أن يلتم شمل عائلته وتعود حياتهم إلى ما كانت عليه في السابق، ولم يكتفِ بتجربة التهريب عبر الأراضي السورية فعائلته تقيم في الأردن، مما جعله يجرب طرق التهريب عبر مصر، وطُلب إليه دفع مبلغ ٢٧٠٠ دولار أمريكي عن كل فرد من أفراد عائلته، ومع ذلك قَبِل أن يدفع هذا المبلغ الكبير، ولكن المُهَرّب رفض بعد أن عرف مكان إقامة العائلة، بحسب رب الأسرة الذي ختم حديثه: "عندما تركتهم كانوا أطفالاً، والآن أصبح جلهم بالغين، لم أتخيل يوماً أن نبتعد عن بعضنا كل هذا الوقت، وأن يكبر أولادي دون أن أراهم في كل يوم كيف وكم يكبرون، ولا أعلم متى سألتقي بهم أو كيف سأعوضهم عن كل ما فاتهم".

يجمعُ الباحثين والعاملين في مجال علم النفس الاجتماعي أن بناء أي مجتمع حضاري سليم مترابط يبدأ من الأسرة، وبالتالي فالمجتمعات المريضة المتفككة جل مشاكلها بسبب تفكك الأسر فيها، مما يعني بالضرورة مجتمعاً بعيداً كل البعد عن مقومات الحياة الطبيعية السليمة.

حدد بعض الباحثين المشاكل والأسباب الرئيسية التي من شأنها أن تكون سبباً في تفكك الأسرة، منها "مظاهر العنف المرتبطة بعسكرة المجتمع، الطلاق، وفاة أحد الوالدين أو كلاهما، الغياب الاضطراري للأب إلى غياب النموذج الرجولي في الأسرة، إدمان أحد الوالدين أو الأولاد على المخدرات أو المشروبات الكحولية، السجن، الهجرة، عدم التوافق الجنسي بين الزوج والزوجة، انخفاض دخل الأسرة، تدخل أشخاص من خارج المنزل في أمور الأسرة، تعدد الزوجات، السكن المشترك مع بعض الأقارب، عدم ملائمة المنزل الذي تقيم فيه الأسرة، حالات النزاع والشجار بين أفراد الأسرة وخاصة بين الوالدين".

ويكفي سبب أو اثنين من الأسباب السابقة، ليكون كفيلاً بتمزيق الأسرة ومن خلفها المجتمع مالم تتم معالجته في التوقيت المناسب.

في سوريا ومنذ انطلاق الثورة تعرض المجتمع إلى الكثير من الهزات والصدمات خلخلت بنيته وتركيبته بشكل كبير، واجتمعت عليهم الظروف والأحداث التي من شأنها ليس فقط أن تفكك المجتمعات بل قد تؤدي إلى تدميرها كلياً في حال لم يتم تدارك الفجوات وإصلاح ما يمكن وتجنيبه المزيد من الأوجاع والمآسي، والتي زاد التهجير وطأتها.

"أحمد السعيد" أحد مقاتلي الجيش الحر في الغوطة الشرقية، أجبره التهجير أيضاً على الابتعاد عن عائلته، وروى لزيتون كيف فرّق التهجير بينه وبين أولاده قائلاً:
"أنا أب لخمسة أطفال تشاركت معهم أنا وزوجتي الحصار والقصف والجوع طيلة أيام الثورة، ولم أفارقهم إلا خلال ساعات الرباط التي فقدت خلالها إحدى قدمي بقذيفة دبابة، وعندما حان وقت الخروج من الغوطة اتفقت مع زوجتي أن تبقى مع أولادي، بينما أنطلق أنا نحو الشمال السوري، وأقوم بتجهيز منزل مناسب للسكن، وأجد عملاً يتناسب مع وضعي الصحي، ومن ثم أطلب منهم اللحاق بي إلى هناك".

وأضاف "السعيد": "لم تجر الأوضاع كما خططت لها، واستغرقت وقتاً طويلاً حتى وجدت منزلاً يتناسب مع وضعي المادي، ولم أستطع أن أجد عملاً يتناسب مع وضعي، ومع ذلك طلبت من زوجتي أن تبيع قطعة أرض لها وتأتي مع أولادي، ولكن عناصر النظام اعترضوا سبيل عائلتي وهي في طريقها إليّ عبر مناطق سيطرة الأكراد، ومنعوا ولداي الكبيرين من الدخول بحجة خدمة العلم مع أن أعمارهم /١٧/ و /١٥/ عاماً، وهما ليسا في سن الخدمة بعد، فعادا أدراجهما ودخلت زوجتي مع باقي الأولاد".

لم تتأقلم زوجة السعيد مع المكان الجيد والمنزل الذي يفتقر لأدنى مقومات الحياة الكريمة، وزاد من ذلك بُعد ابنيها عنها، وعدم القدرة على التواصل معهما بشكل دائم ومستمر بسبب تشديد القبضة الأمنية على وسائل الاتصال وجهل الكثيرين في كيفية حماية أنفسهم من الملاحقة المخابراتية، فقد سجلت الكثير من حالات الاعتقال بسبب مكالمات هاتفية من الشمال السوري أو إليه، بحسب السعيد والذي أضاف: "تشاجرت مع زوجتي لرغبتها بالعودة إلى الغوطة ولكنني لم أستطع أن أمنعها فلديها أسباب ووجهة نظر من الغبن أن أتجاهلها، فمن الصعوبة بمكان لأي أب أن يكون بعيداً عن ولديه وفي فترة المراهقة بالتحديد، على اعتبارها مرحلة انتقالية تختلط لديهم فيها الكثير من المشاعر مع الحاجة الماسة لوجود الوالد ليساعد أبناءه ويوجههم لما فيه مصلحتهم، والإناث يحتجن للكثير من العناية في هذا الوقت لأنهن يعشن في مجتمع ذكوري ينظر إليهن بانتقاص دائماً مع وجود الكثير ممن يحملون طبع الذئاب من حولهم".

لابد أن حالة الحرب خلال السنوات الثمان الماضية ضربت ركائز المجتمع السوري بكل أطيافه، إلى أن وصل إلى شفير الهاوية، وبات يتطلب جهداً جباراً من أهل الخبرة والاختصاص للمحافظة على ما تبقى منه وترميمه قبل أن يصل إلى نقطة اللا عودة، فالأسباب التي وضعها الباحثون لتفكك المجتمعات بعد دراسة العديد من نماذج الأسر المستهدفة تجتمع كلها في أسرة سورية واحدة في وقتنا الحالي.

ويكفي أن تزور أحد مخيمات اللجوء وتستمع لقصة واحدة لعائلة يتيمة الأب والأم، وأحد أفردها استشهد جراء القصف، والآخر ما يزال في ظلمات السجن، وحالتهم النفسية في الحضيض، يتسولون المنظمات والناس ليستطيعوا أن يبقوا على قيد الحياة.
وعلى الرغم من كل المصائب التي حلت بالمجتمع السوري بشكل عام، إلا أنك تستطيع أن تدرك مدى عظمته، من خلال محاولة أسره الصمود ما استطاعت إليه سبيلاً، مع تمسك معظم الفئات بما تبقى لديها من عوامل لتحافظ على كينونتها، متحدية الظروف، متحاملة على آلامها مهما حاولوا إغراقها في ظلمات القهر على مختلف أنواعه وأشكاله.

"لا تشكيلي ببكيلك"

شكوى الأهالي من ألعاب أطفالهم الإلكترونية

تجذب الألعاب الإلكترونية في العالم الافتراضي الأطفال، وتأسرهم بسهولة وسرعة فائقة، ورغم إيجابياتها في جوانب عديدة إلا أن ثمة انعكاسات سلبية نفسية واجتماعية وصحية على الطفل، ما يتطلب تدخلاً وحذرا من الأهل، فقضاء ساعات طويلة أمام الهواتف الذكية وألعاب الإنترنت دون مراقبة يزيد من مخاطر الانطواء والميل للعدوانية والعزلة لدى الأطفال وربما تتطور للتحول لأمراض نفسية.

خاص زيتون

أصوات وضحكات عالية، حركات غريبة، انفعالات وصراخ، انعزال عن الحياة وابتعاد عن الطعام والشراب واستعجال في كل شيء، هذا هو حال الطفل "أمير" منذ أن غرق بألعابه الالكترونية على الموبايل مثل "ببجي، فري فاير، وفورتنايت".

تقول أم أمير أن ابنها البالغ من العمر ١٢ عاما، تعلق بألعاب الموبايل، وتسببت له بحالة من العصبية، وانعدام الحياة الأسرية، فهو لا يأكل ولا يشرب، حتى أنه يبقى واقفا أثناء اللعب، مستخدما حركات سريعة بيديه، وسماعات بأذنيه وصراخ متواصل مع أصدقائه، على اللعبة ومسارها.

وتضيف إنه "لا يعيرنا أي اهتمام، حتى أنه لا يخرج معنا، فاللعب لا ينتهي ولا وقت لديه، نومه قليل جدا، ولا نجتمع على الطعام، وحجته في عدم تناول الطعام هي عدم اهتمامه بالطعام، وعدم طبخ ما يحبه".

وتخشى الأم القلقة من أن تجد نفسها أمام مشكلة كبيرة، وهي أن هذه الألعاب سوف تقضي على ابنها جسديا وصحيا وحتى عقليا، نتيجة ما يعانيه في الفترة الأخيرة من آلام في الرأس والعينين، حتى أن ردود فعله مع والدته اختلفت كثيرا.

منظمة الصحة العالمية أدرجت للمرة الأولى "اضطراب ممارسة الألعاب الإلكترونية" على قائمتها التي تحدد اضطرابات الأمراض النفسية في العام ٢٠١٨، لما له من تأثيرات سلبية على صحة الناس النفسية والجسدية.

وعرفت منظمة الصحة العالمية اضطراب ممارسة الألعاب الإلكترونية بأنه

"نمط من سلوك ممارسة الألعاب الإلكترونية المستمر أو المتكرر"

وتأتي هذه الخطوة في ظل ما تشهده ألعاب الموبايل والفيديو والألعاب الإلكترونية من شعبية كبيرة، واعتبرت المنظمة أن المكوث ساعات طويلة أمام شاشات الحاسوب والتلفزيون والموبايل للتفاعل مع عالم افتراضي له آثار وخيمة على نمو الدماغ وتطوره.

التكنولوجيا الحديثة التي أحدثت تغييرا جذريا على حياتنا بسيطرتها على مفاصل سلوكنا وطريقة عيشنا وعلاقاتنا وما فرضته من قيم وواقع صار من المحال التملص منه فعلى الرغم من جعل الحياة أسهل وقضاء الأمور والحاجيات أسرع إلا أنها أحدثت فجوة كبيرة بين الناس على أرض الواقع، وهذا ما يمكن أن نلاحظه ببساطة في البيت الواحد، فنرى كل فرد من أفراد العائلة ممسكا بهاتفه الشخصي كأن له عالمه الخاص، ولا يتوقف هذا الأمر على المراهقين والشباب بل تخطاها ليشمل جميع أفراد العائلة باعتبارها مجتمعا مصغرا، فالأم أصبحت مدمنة والأب وحتى الأطفال، والأمر الطبيعي هو جلوس العائلة مع بعضها البعض وتداولها الحديث في موضوع معين أو قضاء أجواء عائلية لطيفة، والوضع الطبيعي للطفل هو اللعب أو مشاهدة برامج الأطفال، ولكن ما نراه اليوم هو العكس تماما فالطفل أصبح متعلقا بالهواتف الذكية، فأصبحنا نرى أطفالنا أكثر براعة منا في التعامل مع هذه الأجهزة بما تتضمنه من تطبيقات وألعاب.

وإذا تطرقنا إلى الأسباب التي تجعل من الطفل أسيرا لهذه الألعاب الإلكترونية سنجد أن هناك العديد من الأسباب على رأسها حالة القوة والنشوة التي يشعر بها الطفل من خلال ممارسة هذه الألعاب، والتي يفتقدها في الحياة اليومية، كذلك فإن هذه الألعاب تعمل على التجديد والتحفيز الدائم للطفل، والإحساس بروح الجماعة والفريق التي يشعر بها أثناء ممارستها، الأمر الذي باتت تتقنه شركات إنتاج تلك الألعاب الإلكترونية.

آثار كارثية

يشير أخصائيو علم النفس، إلى أن تمضية اليوم أمام الألعاب الإلكترونية والأجهزة الذكية، يتسبب بالأنانية والعدوانية، والعنف والتنمر، والانعزال عن الآخرين، والاضطرابات النفسية المزمنة والعصبية المفرطة، واضطرابات النوم، وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين، والاضطرابات التي ترتبط بالسمنة وأمراض القلب، وآلام الظهر والمعصم، وإجهاد العين، والصداع.

وينوه الأخصائيون إلى دور الأسرة في حماية الأطفال، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية وضع قواعد للاستخدام السليم للألعاب الإلكترونية، فضلا عن إشراك أبنائهم في الألعاب الحركية والنشاطات الاجتماعية والرياضية التي تنمي مهارات التواصل الاجتماعي، وتعزز مهاراتهم اللازمة لنموهم وتطورهم الجسدي والعقلي السليم، وضرورة التحدث مع الطفل عن اللعبة التي يحبها واكتشاف سبب تعلقه بها، وتخصيص أوقات للعب معه واختيار ما ينمي الحس الفكري والذكاء عنده.

أما عن الأضرار الصحية، فتشير دراسات طبية إلى أن وضعية جلوس الأطفال غير المريحة والجلوس لفترات طويلة أمام الجهاز الإلكتروني قد يؤديان إلى حدوث شد عضلي في الظهر والكتف، فضلا عن شعورهم بالتعب الشديد والإرهاق الناتج عن البقاء في وضعية واحدة لفترات طويلة، وما قد يصاحب ذلك من ضعف حركة الدورة الدموية والضغط على العضلات والمفاصل.

وتقول الدراسة إن الاستخدام المفرط للأجهزة الذكية يصيب الطفل بعادات الميل إلى الوحدة، ويعرضه لمشكلات نفسية وصحية مثل التوتر والقلق وضعف الشخصية والخوف من مواجهة الآخرين، أما المشكلات الجسدية فهي إصابة العين بالجفاف وارتفاع ضغط العين، ما يؤثر على مستوى نظر الأطفال، ويصيبهم بأمراض في الشبكية إضافة إلى نمو مشوه لجسد الطفل بتخليه عن الحركة واللعب ونحول مرضي نتيجة لفقدانه شهيته للطعام.

وتنصح الدراسة بضرورة تقليل فترة جلوس الأطفال أمام هذه الأجهزة إلى أقل وقت ممكن، وأن يكون هناك إشراف أسري على ذلك حفاظا على صحتهم.

النصف الممتلئ من الكأس

لا شك في أن بعض الألعاب الإلكترونية تنمي قدرة الطفل على تحليل المعلومات وتحسين الوعي والإدراك والتفكير بصورة أفضل، وتخلق لديه ثقافة البحث العلمي والإبداعي وتفتح مداركه وتوصله بالعالم من حوله، وهناك ألعاب تعتمد على العقل والتفكير المنطقي وتحتاج إلى مجهود عقلي بما يجعلها مفيدة للأطفال مثل لعبة الشطرنج، وهناك ألعاب أخرى تعتمد في حلها على المعلومات العامة.

الألعاب الإلكترونية سلاح ذو حدين منها النافع ومنها الضار، فقد كانت البوابة للدخول إلى العالم الخاص ببعض المصابين بمرض التوحد، ومحاولة استكشاف ما في داخلهم، وبدأوا يتعلمون من خلالها النطق والكلمات، وساهمت في شفائهم وتفاعلهم مع أهلهم.

كيف يمكن أن نخفف من الضرر الأطفال هم الأكثر تأثرا وإدمانا على ألعاب الفيديو، وغالبا لا ينتبه الأهل لهذا الأمر فيبدو الطفل هادئا عندما يمسك الهاتف ويبدأ اللعب لساعات، وهذا ما يريح الأهل في بعض الأحيان.

ويجب أن يكون التخلص من ذلك الإدمان تدريجيا من خلال تخصيص وقت معين للطفل لكي يلعب هذه الألعاب، بحيث تكون بمثابة المكافأة له على إنجاز معين ولوقت محدد، يجب مراقبة نوعية هذه الألعاب ومشاركة الوالدين لطفلهم في اللعب لشرح وتوضيح الاختلاف بين اللعبة وما يحدث علي أرض الواقع، كذلك لابد من تعويض وقت فراغ الطفل بأشياء أخرى مفيدة كالرياضة وقراءة الكتب أو مشاهدة برامج الأطفال، ويجب على الأهل الاقتراب من الطفل في هذه المرحلة، وتفهمه والاستماع لمتطلباته، وينصح بعدم استخدام العنف لإبعاد الطفل عن هذه الألعاب حتى لا يلجأ إلى أشياء أخرى أكثر منها خطورة.

يميل الطفل للعب بشكل فطري، فهو من الأنشطة المهمة في حياته والتي تكشف عن مكنوناته وعواطفه وجوانبه الخفية، وباللعب تتكون شخصية الطفل، وتظهر اتجاهاته وميوله الفكرية والعاطفية والاجتماعية. في السابق كان مفهوم اللعب يرتبط بالنشاط البدني أو الحركي، إلا أنه وبتطور العلم والتكنولوجيا التي رافقته تغير مفهومه عن السابق، فظهرت الألعاب الإلكترونية التي سرعان ما جذبت انتباه جميع فئات المجتمع، وانحرفت بمفهوم اللعب من التعليم إلى الترفيه بالدرجة الأولى، وبات صناع الألعاب أكثر خبرة في شد المراهقين والأطفال إلى ألعابهم لقضاء أكبر وقت دون الشعور بالملل، بالإضافة إلى الاستعانة بأخصائيين نفسيين لضمان إدمان اللاعب على هذه الألعاب.

"سهيل نجار" الطبيب السوري المعجزة

ربيع سلام

لم يكن يعلم الطبيب السوري سهيل نجار وهو ينتقل لاستكمال دراسته في نيويورك أنه سيتمكن من انقاذ مئات الأشخاص بعد تشخصيه للمرة الأولى لحالة مرضية نادرة كادت تودي بحياة المريضة، كما لم يكن ليخطر على باله أنه سيصبح من أشهر الأطباء في العالم وحديث الأمريكيين وصحف العالم.

في عام ٢٠٠٩ بدأت تظهر على الصحفية الشابة "سوزانا كالاهان" أعراض مرضية غريبة، منها تبدل حالتها النفسية ما بين السعادة والحزن والنشاط والكسل مع خدر في الجانب الأيسر من جسدها ونوبات من البكاء والضحك الهستيري، فضلا عن العدوانية والغضب، ومع تدهور حالتها الصحية بشكل سريع ووقوف أطباء البلد الأكثر تقدما طبيا في العالم حائرين أمام تحديد مرضها واعترافهم بعدم تمكنهم من معرفة ما يحدث لها بعدما تفاوت تشخيصهم لها ما بين الهذيان وثنائية القطب والجنون والذهان، حتى اعتبروها مختلة عقليا واقترحوا وضعها في مشفى الأمراض العقلية.

رسمة لساعة على شكل هلال يكشف لغز المرض

أمام هذا الوضع أقترح رئيس الأطباء في أحد المشافي تدخل الطبيب سهيل نجار وعرض حالة سوزانا عليه لما له من خبرة في مجال الاعصاب، ورغم اهتمام الطبيب نجار بحالتها ومتابعته إلا أنه لم يشأ أن يعيد الاختبارات الروتينية لسوزانا بل استبدلها باختبار بسيط طالبا منها أن ترسم له ساعة، وحين قامت برسم ساعة مشوهة واضعة الأرقام الساعة في الجهة اليمنى فقط توصل الطبيب إلى اكتشاف ما تعاني منه وإصابة دماغها بالتهاب في الجزء الأيمن منه وهو ما سماه "التهاب دماغ مناعي" ولم يتطلب شفائها بعد ذلك سوى إلى استئصال جزء من الدماغ لتعود سوزانا إلى التعافي والشفاء.

ويعتبر الطبيب سهيل النجار أول طبيب يقوم بتحديد آلية التفاعل بين نظام المناعة في جسم الانسان والجملة العصبية، متيحا الفرصة للكثير من الحالات المشابهة للعلاج وإنقاذ حياتها ما جعله أحد أبرز الأطباء في العالم في معالجة التهاب الدماغ.

والطبيب سهيل الحسن سوري الجنسية ولد في مدينة دمشق، تخرج من كلية الطب في جامعة دمشق باختصاص الأمراض العصبية عام ١٩٨٣ وعين زميلا في مستشفى جامعة نيويورك للأمراض المشتركة في قسم الصرع وعلم الامراض العصبية السريرية بعد انتقاله إلى الولايات المتحدة لاستكمال ابحاثه ودراسته في كلية الطب بجامعة نيويورك.

ويعمل الطبيب نجار حاليا نائبا أول للرئيس والمدير التنفيذي لقسم الاعصاب في شبكة نورثويل هيلث في الولايات المتحدة الأمريكية كما يشغل منصب رئيس قسم علم الاعصاب في مستشفى لينوكس هيل ومستشفى جامعة ستاتن اسلاند ورئيس واستاذ علم الاعصاب في كلية هوفسترا نورث شور لي للطب.
تشخيصه وعلاجه لأحد أصعب الأمراض النادرة التي واجهت الأطباء في العالم وانقاذه لحياة سوزانا ساهم في تنامي شهرته وتقديره عالميا وخصوصا بعدما وصفته مريضته "بالطبيب المعجزة" في مقال لها نشرته في صحيفة نيوريوك تايمز قبل أن تنشر كتابها الذي تحول لاحقا إلى فيلم تم انتاجه في هوليود.

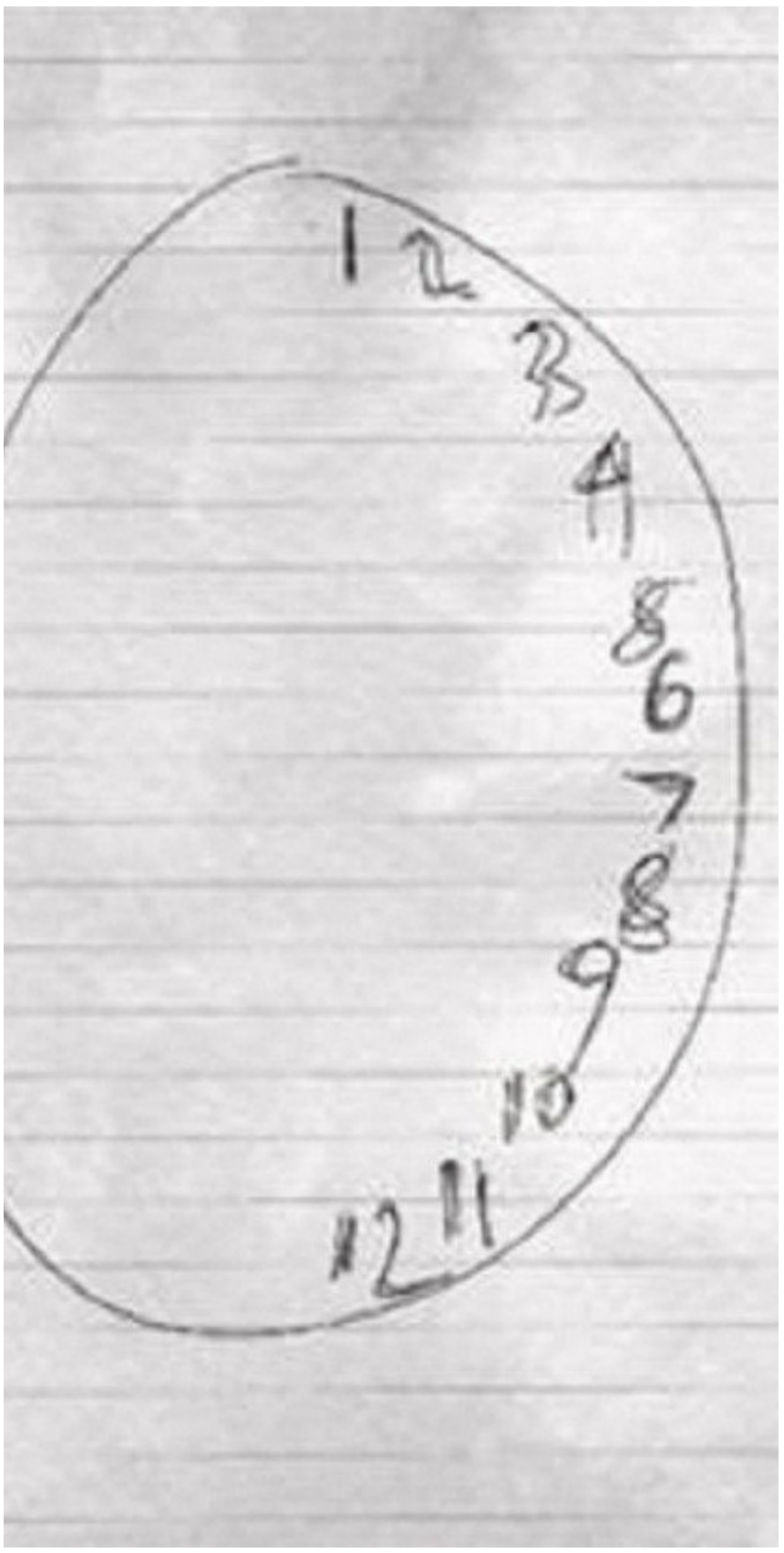

كتاب "الدماغ المشتعل"

عقب شفائها السريع على يد الطبيب نجار قامت سوزانا بكتابة قصتها ضمن سلسلة مقالات، نشرتها صحيفة نيويورك تايمز، أشارت فيها إلى الدور الذي لعبه الطبيب نجار في انقاذ حياتها وتجربتها في مواجهة المرض النادر، مؤكدة على عجز الكثير من الأطباء قبله من تشخيص حالتها العصبية التي تدهورت بسرعة وكادت أن تودي بحياتها.
كما قامت لاحقا في عام ٢٠١٢ بنشر كتابها المعنون "الدماغ المشتعل – Brain on fire"، والذي تحدثت فيه بشكل موسع حول مرضها وتقديرها للطبيب نجار وكيف كان من المحتمل أن تقضي حياتها في مشفى للأمراض العقلية لولاه، احتل الكتاب المرتبة الأولى من حيث عدد المبيعات لنيويورك تايمز ليتحول الكتاب فيما بعد إلى فيلم هوليودي.

فيلم يصور قصة سوزانا والطبيب نجار

تم تحويل قصة الكتاب "الدماغ المشتعل" إلى فيلم يحمل العنوان نفسه، ويصور الفيلم معاناة سوزانا والبراعة السحرية للطبيب نجار ومدى تفانيه في البحث عن مرضها، ويورد الفيلم جملة الطبيب نجار المؤثرة لمريضته بقوله: "سوف أجدك"، في إشارة منه إلى مدى ضياعها وضياع الأطباء في مرضها، وهو ما يحققه في نهاية الفيلم.
الفيلم الذي انتج سنة ٢٠١٦ جسدت فيه الممثلة الامريكية "كلوي موريتز" دور سوزانا، بينما جسد الممثل الإيراني "نافيد نيغبان" شخصية الطبيب نجار ويعتبر الفيلم من أكثر الأفلام مشاهدة على مواقع الأفلام العالمية.
وتختصر قصة الطبيب نجار قدرة الانسان السوري على الابداع والابتكار والمساهمة الفعالة في الحياة البشرية وبعده عما صورته وسائل الاعلام العالمية نتيجة إجرام نظامه الحاكم على أنه لاجئ منكوب مثير للشفقة.

أبو أحمد.. حين تكتشف الحقيقة المفجعة في آخر لحظة

ربما لم يعد يذكره أحد منذ زمن، لكنني تذكرته بلا أسباب واضحة لدي، والحقيقة أنه كان يمر بخاطري من وقت لآخر، والآن حين أفكر في سبب ذلك لا أجد من مسوغات تذكري الدائم له سوى تعاطفي العميق بشعور المرارة والخيبة التي مر بها حين كان ينزف آخر قطرات دمه محدقاً في صديقه وقاتله قبل أن يموت.

رائد رزوق

كان أسمه أبو أحمد، رجل تجاوز الخامسة والخمسون، واحد من أولئك الأشخاص الذين يتقدمون بالعمر لكنهم يحتفظون بنشاط الفتيان ولياقة أبدانهم، فحركته السريعة وخفته أوقفت وزن جسده بحدود عمره، لكن الأمر لم يتوقف في تصابي أبو أحمد عند حد الشكل فقط، بل تمادى ذلك الرجل في مغامرة نكرانه لسنه إلى حد الرعونة الغير محسوبة في تعاطيه مع حالة طارئة كانت واضحة في وعودها بأن الأيام القادمة ستكون حمام دم وموسم حراثة لمجتمع راكد لن يسلم منه أحد، هذا ما كانت تشيعه تلك الروح التي دبت في شوارع مدينة سراقب والتي بدأ الناس معها بترتيب حياتهم ومواقفهم تكيفا مع الخطر والتغيير الغامض الذي ستحمله الثورة لهم.

ورث أبو أحمد مختبرة إحدى القرى في الريف الإدلبي المحافظ من أبيه كحال كل السوريين في وراثة مهن ومناصب أبيهم، ورغم أنه ليس من أبناء سراقب إلا أنها كانت مركز نشاطه وعلاقاته، نظراً لما توفره من فرص أكبر في الفاعلية والاحتكاك مع الأحداث والتعامل معها سياسياً وأمنياً وخصوصاً في بداية حراك لا يمكن لأحد التكهن بما سيحمله، هذا إن تجاهلنا طبيعة أبو أحمد النشطة وميله للحركة والمبادرة، كما علمته خبرته الموروثة أن يحافظ على علاقات وقورة ومتزنة مع أهالي قريته وإبقائهم خارج مغامرات مواقفه المعاكسة لميل سياسي لدى الناس في تلك المنطقة إن لم يكن في سوريا كلها.

ولأن المختبرة تفرض في ذلك الريف وضعا حساسا لمن يعمل بها، تلزمه بالتوفيق ما بين مصالح متضاربة وتقريب وجهات نظر متباينة، فعليه أن يتعامل مع عناصر الأمن والمخابرات كما عليه أن يتعامل مع أهالي قريته المناهضين في قرارة نفوسهم لكل ما يمت إلى الأمن بصلة، هذا ما جعل من أبو أحمد حلقة وصل في سلسلة صعبة المعادلة، لكنها في زمن مضى كان الخوف فيها هو العنوان، تفهم الجميع ما كان يحاول القيام به.

لكي نفهم شخصية هذا الرجل يجب أن نعرف أنه لا يتبنى مواقفه بشكل ارتجالي كحال تعامله في بعض الأحيان برعونة مع الناس، فهو يفكر ملياً بكل حدث مؤثر فكيف به وهو أمام ثورة على نظام حكم معروف بالتجبر والتكبر والإجرام، وهو بالذات يعرف مدى ما يمكن أن يذهب إليه جهاز المخابرات في هذه الحالات، وإن كان والده قد عاش قبله في زمن إحداث الإخوان المسلمين وخرج منها سالما فهو سيماثل مواقف أبيه وسيخرج سالما من ثورة بلا رأس.

واجه الكثيرين، ورفع صوته في أماكن عامة مجازفا بحياته وهو يدافع عن رأس النظام ومؤسسه، معيبا على الناس تطلعهم بسخرية حقودة إلى حياة أفضل، متبنياً رواية النظام بقناعة وصدق، مدللاً على ما يعيشه السوريين من خير وأمان، ولاعتبارات لها صلة بسنه وحياء الثوار وارتباكهم في البدايات تمكن أبو أحمد من الإفلات بموقفه في ذلك الحين، لكنه لم يكن يدر أن الرصاصة التي ستقتله ستأتي ممن يدافع عنهم لا ممن يهاجمهم، وهو ما يحضره أمامي الأن وأنا استذكره.

على ذلك الطريق الواصل بين قريته وسراقب كان هنالك نقطة عسكرية اتخذت من معمل لصناعة الزيت النباتي مقراً لها وقد حولته إلى حاجز ومعتقل ونقطة انطلاق لهجماتها على البلدات المجاورة ما أعطاها سمعة سيئة، يتبع مركز "معمل الزيت" كما أطلق عليه الأهالي لفرع الأمن العسكري في مدينة إدلب، يقودها رجل يدعى "أبو بسام" متمرس بالعمل الأمني والمخابراتي، موهوب وجريء، يمكن القول بأنه شجاع وصلب، وقف ومعه بضعة عناصر سنوات طويلة أمام محاولات لا عدد لها في الهجوم على نقطته واغتياله، أفشلها جميعا بل وأمعن في قتل متكرر ودائم وبشكل عشوائي لمدنيين كانوا يقعون تحت رحمته، كما كان يغامر في اختراقات خطرة جدا للبلدات والمدن القريبة منه لاعتقال وقتل المطلوبين، كان بطل النظام بحق في تلك المنطقة، ظل كذلك حتى يأس الناس من إمكانية زوال تلك النقطة أو قتله لا سيما أن اشاعات مقتله كانت أكثر من إشاعات مقتل رأس النظام الكاذبة، لكنه قتل بشكل غير متوقع في نيسان ٢٠١٦ على يد ثوار برزة في معاركها، جاء مقتله بعد زمن طويل من تمكن فصائل المعارضة من اقتحام مقر معمل الزيت في بداية عام ٢٠١٢.

وعلى الطريق الذي يمر بالقرب من معمل الزيت كان أبو أحمد يعبره بكل ثقة ذهابا وإيابا من قريته إلى سراقب بثقة المؤمن بعدالة النظام وقواته، ولم يكن ليخطر على باله أن حراس تلك النقطة سيقومون بقتله دون أي سبب سوى مروره من ذلك الطريق.

سقط أبو أحمد بنيران صديقة وظلت جراحه تنزف دون أن يجرؤ أحد على إنقاذه حتى فارق الحياة، ولعله أغمض عينيه وهو يسأل لماذا؟ وكيف يمكن لمن كان يرى بهم حماته أن يقتلوه هكذا بلا سبب، وربما آلمه السؤال أكثر مما ألمته الرصاصة، وربما آسف على مواقفه المؤيدة ولربما ندم على ما فعله من نكد لمحيطه لكنه مات دون أن يسمع أحد أخر كلماته وندمه.

في قريته الصغيرة التي تجاوز أهلها الطيبون موقفه المؤيد تعاطفوا مع مقتله وتضامنوا مع أسرته التي لم تصدق كحال أبيها مقتله على يد قوات النظام، وتعاملوا بجفاء مع الأهالي الذين رغبوا في تشييعه كشهيد بمظاهرة معارضة، ورفضوا التنديد بالقتلة مؤثرين أن يدفن كموال للنظام كما عاش، وقد يكون ذلك الدفن أصعب على أبو أحمد من مقتله وندمه.

موت الإنسان بضمير مرتاح قد يكون رفاهية لم تتحقق للكثير من السوريين، ومفارقتهم للحياة بشكل ينسجم مع أفكارهم دون مفاجآت اللحظة الأخيرة هي أكبر راحة لمن يرحلون، وأن تكتشف الحقيقة المفجعة في أخر لحظة من حياتك دون قدرة على أن تغير صفك وصفتك كما حدث لأبو أحمد لهي الفاجعة بحق.

صور اللاجئين: أخلاقيات الصورة في الصحافة

ما هي القرارات التي يتم اتخاذها قبل أن تشق صور اللاجئين وضحايا الحروب طريقها إلى جرائدنا، أو كمقاطع فيديو وخلفياتٍ إلى شاشات كمبيوتراتنا وهواتفنا وتلفزيوناتنا؟ أينبغي على الصحفيين أن يكونوا أكثر تحفّظاً عند نشر هكذا صور وإعطاء شروحاتٍ عنها؟

من الأمثلة التي ترد للذهن هنا صورة الطفل أيلان كردي، الذي وجدت جثته على شواطئ بودروم في تركيا. أثارت هذه الصورة وصور أخرى شبيهة استُخدمت لطرح قضية اللاجئين والهجرة الكثير من النقاشات في غرف تحرير الأخبار في كل مكان. ولكن ما هي المعضلات التي يواجهها عادةً محررو الصور والصحفيون الآخرون وما هي الدروس التي تعلمناها في هذا السياق؟

أول الأسئلة هنا وأكثرها إشكالاً هو فيما إذا كان يجوز نشر الصور أم لا في المقام الأول؟ ففي غضون اثني عشرة ساعة وصلت صورة الطفل أيلان التي التقطت في ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥ إلى ٢٠ مليون شاشة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي اليوم التالي ظهرت على الصفحات الأولى عبر العالم. وهكذا امتلكت أزمة اللاجئين، التي تم التعبير عنها حتى تلك اللحظة عبر الأرقام والإحصائيات، وجهاً بشرياً مرتبطاً بها. طفق السياسيون يشيرون للصورة في البرلمانات الوطنية. وراح أنصار سياسات اللجوء المنفتحة في الغرب ومعارضوها على حد السواء يستخدمونها كرمزٍ معبّر عن قضيتهم. ومع ذلك، أصبح موضوع نشر الصورة أمراً مثار جدل، وتساءل القراء في الحال فيما إذا كان من اللائق نشر صور ضحايا وافتهم المنية بهذا العمر المبكّر.

شَعرت وسائل الإعلام التي نشرت الصورة بالحاجة لتبرير قرارها. ظهرت تعليقات لا تحصى على الموضوع. أجرى الصحفيون مقابلات مع زملائهم للحديث عن مخاوفهم. ومع أن الصورة حصلت على مشاركات هائلة في وسائل التواصل، إلا أن نشرها في وسائل الإعلام التقليدية حرّك المشاعر. هل كان من الجائز نشر صور لهكذا طفل صغير مات لتوّه؟ ألم يكن ذلك تعبيراً عن ذائقةٍ سيئة من وجهة نظر عائلة الطفل والقرّاء عندما رأوا الصورة في الجرائد التي افترشوها للقراءة وقت الفطور في الصباح؟ اللاجئون يموتون في البحر كل يوم، فلماذا نشر هذه الصورة بالتحديد؟

هذا ما قالته بعض هيئات التحرير بخصوص النقاط التي أخذوها بعين الاعتبار في هذه القضية:

الترويع الجميل

بعد يومٍ واحدٍ من الانتشار السريع للصورة، ارتأى سيرجي ريكو، المدير الفني لمجلة (لوبس) الفرنسية ألا ينشرها في المجلة. وللمفاجأة فقد نشرتها المجلة على موقعها الالكتروني. "لم يكن ذاك قراري،" قال ريكو لصحيفة (إن آر سي هاندلزبلاد) الهولندية، مضيفاً، "ما أفكر فيه هو كرامة الطفل. وفوق ذلك، لن تغيّر هذه الصورة مجرى التاريخ في حالٍ من الأحوال." لكن الكثير من المحررين استخدموا نفس هذه الحجة من أجل تبرير نشر الصورة.

لقد كانت لوجهة نظر مجلة (لوبس) ما يبررها. فقبل أقلّ من أسبوع، كانت صناديق بريد محرري الصور عبر العالم قد امتلأت بصور لسبعة أطفالٍ صغار غرقوا على الساحل الليبي. معظم الجرائد لم تنشر تلك الصور. وقام موقع فيسبوك بإخضاع ألبوم صور أنشأه الفنان السوري خالد بركة للرقابة. فلم كانت الاستجابة لصورة أيلان بعد ثلاثة أيام على نقيضٍ من الاستجابة للحالة المذكورة؟

تتعلق الإجابة على هذا السؤال بعلم الجمال. فصور الأطفال الليبيين مروّعة. ملابسهم منزوعةٌ عنهم. أجسادهم تبدو كجثث هامدة. ليس هناك أدنى شك لدى رؤية هيئة أولئك الضحايا عن الحال التي هم عليها. من الواضح إذاً أننا كي نعرض أحداثاً مروّعة فنحن بحاجةٍ إلى مُسحةٍ من الجمال. أفي الأمر سخرية؟

وفقاً لآيدان وايت، مدير شبكة الصحافة الأخلاقية، إنه من الواضح وضوح الشمس: "أننا بحاجةٍ إلى الجمال في الصور كما نحتاج إلى اللغة الجيدة في استخدام الكلمات."

أما محرر الصور في جريدة (تراو) الهولندية فقد عبر عن الفكرة على الشكل التالي: "بالماضي رأينا فقط صوراً لأجسادٍ متحللة. وهذه ببساطة لا نعرضها. لكن صورة أيلان كانت الأولى التي جعلتك تتساءل: هل هو نائم أم ميت؟ لذلك فقد فكرنا أنه من المعقول أن ننشر هذه الصورة." كان ذاك قراراً جريئاً، فتلك الجريدة تعارض عادةً وبشدّة عرض مواضيع الموت على صفحتها الرئيسية. ومن الواضح أنه كانت هناك بالفعل ظروفاً استثنائية جعلتها تنشر صورة أيلان.

وسائل التواصل واستعجال النشر

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً. فحضورها القوي في الإنترنت ترك أثره على عملية صنع القرار في هيئات التحرير التقليدية. وصار مشروعاً أن نسأل فيما إذا كان الصحفيون نشروا الصور لأنهم هم أنفسهم أرادوا ذلك، أم شعروا بالضغط لكي ينشروها. بالنسبة لجريدة (لوموند) الفرنسية فقد وصلت صور أيلان متأخرة وفات موعد نشرها في عدد ذلك اليوم. وقد نشرت صوره في اليوم التالي. ذكر نيكولا جيمينز، رئيس تحرير قسم الصور أنه: "خلال المساء تطورت الصور لتصبح الخبر الرئيسي. تلقيتها ... طوال اليوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضاً من أصدقاء وأفراد من عائلتي إلى درجةٍ لم يعد بالإمكان تجاهلها أكثر."

وكانت وسائل التواصل الاجتماعي عاملاً حاسماً أيضاً في مجلة (تراو). فقد رصد محررو الصور فيها صور أيلان في مرحلةٍ مبكرة ولكنهم وضعوها جانباً. وعندما نبّههم زملاءهم أنهم يتداولون الصور بلا توقف عبر تويتر، بدأ محررو الصور بالاقتناع أنهم ما عادوا قادرين على تجاهلها. وبعد مناقشة الأمر مع رئيس التحرير، تم وضع صورة أيلان على الصفحة الرئيسية مع وضع معلوماتٍ عنه وعن رحلته والإشارة إلى أن الصورة بحد ذاتها انتشرت بسرعةٍ كالنار بالهشيم. بالنسبة لرئيس التحرير، كانت تلك المعلومات التي وُضعت كشرحٍ عن الصورة هي شرطه الأساسي لنشر الصورة. فقد ساهمت تلك المعلومات بإمداد القارئ بالسياق الذي لا غنى عنه في هكذا حالة.

أما بالنسبة لجريدة (هيت ألجيمين داغبلاد) الهولندية فإن نقص السياق والمعلومات الكافية لشرح الصور كان هو السبب لعدم نشرها في اليوم الذي ظهرت فيه عبر الإنترنت. ووفقاً لرئيس التحرير كريستيان روسينك: " النشر في الجريدة الورقية يختلف عن النشر في الموقع الالكتروني. فالجريدة يقرؤها المرء بتأمّل أكثر وهي تحتاج إلى سياقٍ أوسع." ولكن عندما انتشرت صور أيلان على نطاقٍ واسع، شعر روسينك أن عليه أن يعتذر لقرائه، وشعرت الجريدة بالحاجة لطباعة الصور على نسختها الورقية في نهاية المطاف.

وهكذا فحاصل الأمر أنه بالنسبة لبعض هيئات التحرير فإن حقيقة كون الصور قد حظيت بمشاركات كثيرة عبر الإنترنت هي التي شرّعت لها نشرها في نهاية المطاف. وصار الخبر ليس الصور ذاتها فحسب، وإنما حقيقة تخلّق هذا الدافع الجمعي لنشرها. فبعض المحررين انحرفوا عن مبادئهم الأخلاقية الخاصة.

موازنة المصالح المتضاربة

عندما تنال صورةً ما انتشاراً واسعاً فهذا لا يعني أن الصحفيين سيكونون في حلٍّ من ضرورة اتخاذ خيارات أخلاقية. لكن إلى أي درجة تتغلب مقتضيات العمل الصحفي على مصالح معينة من قبيل خصوصية الموضوع أو ضرورة احترام أفراد عائلة صاحب الصورة؟

كتب آمول راجان، رئيس تحرير صحيفة (ذا إندبندنت) اللندنية كاشفاً أن جوانب مختلفة تمّت مناقشتها باستفاضة في مكتب التحرير. لكن في النهاية، تغلّبت المصالح الصحفية: "حصل ذلك من أجل صدم العالم كي يتحرك، ولتحسين سياسة اللجوء، وللضغط على رئيس وزراء كان سلوكه في هذه الأزمة مخجلاً."

يمكن اعتبار صدم الجمهور إحدى مهام الصحافة، لكن هناك حدود، كما يمكن أن نفهم من إحدى القواعد التي تتبناها (بريسيرات)، وهي منظمة نمساوية مستقلة أسستها بعض وسائل الإعلام المطبوعة لتتولى التحقيق في بعض المسائل الصحفية. في ٢٧ آب (أوغست) ٢٠١٥, وقبل خمسة أيام فقط من العثور على الطفل أيلان، تم العثور على ٧١ شخصاً ميتين في شاحنة. كان الحادث مادةً خبريةً رئيسية، ولكن كانت هناك مشكلةٌ واحدة: لم تكن هناك صوراً لتحكي القصة بشكلٍ جيد، بل بضعة صور لرجالٍ شرطة، و"كان على الكلمات أن تتولى مهمة الكلام،" كما عبّرت عن الأمر فيونا شيلدز، محررة الصور في صحيفة (غارديان).

استمر الأمر على هذا النحو حتى نشرت جريدة (داي نيو كرونين زيتغ)، وهي أكبر جريدة نمساوية، صورةً مسرّبة للجثث الميتة. اعتبرت منظمة (بريسيرات) الصورة منافيةً للمواثيق الأخلاقية للصحافة. فقد تم عرض الجثث بوضعياتٍ لا توحي بأن الجريدة احترمت الكرامة الإنسانية للمنكوبين.

النشر تترتب عليه مسؤوليات.

جريدة (دي فولكسكرانت) الهولندية تعلمت هذا الدرس بعد تجربةٍ قاسية عندما نشرت مقالاً عن الإرهاب. فعلى صفحتها الأولى وضعت الجريدة صورةً لرجلٍ بملامح شرق أوسطية في سيارته وقد أوقفته الشرطة العسكرية في مطار شيفول. وكانت العبارة المرفقة بالصورة تحمل العنوان، "هل ما تزال مدينة شيفول آمنة؟" وحصل أن الرجل الذي ظهر بالصورة رآها على صفحة الجريدة وادعى أنه تعرض للظلم عن طريق الربط بينه وبين الإرهاب الإسلامي دونما وجه حق. وهكذا اشتكى لهيئة التحرير ورفع دعوى قضائية على الجريدة.

وحسب رئيس تحرير (دي فولكسكرانت) فيلبس ريمارك، فالصورة لم تكن أكثر من تعبيرٍ عن الإجراءات الأمنية الأكثر تشدداً التي راحت تطبّق على الأشخاص ذوي الملامح الإسلامية. ودفع ريمارك بحجته بالقول إن الرجل الذي ظهر في الصورة كان يمثّل المسافرين على نحوٍ اعتباطي، وليس مشتبه بهِ. ولكن رغم هذه الحجة، فقد ارتأى القاضي أن الدمج بين اصورة والعنوان المرفق يعتبر انتهاكاً للخصوصية. فقد أعطت الصورة على هذا النحو الانطباع أن الرجل الذي ظهر فيها له علاقة بطريقةٍ ما بتهديد أمن مدينة شيفول. وهكذا حكم القاضي بدفع تعويضات مالية للرجل.

تبين هذه الحادثة ضرورة أن يفكر الصحفيون بمضامين ما ينشروه. وفي حالة الصور، فالحادثة أيضاً تعلمنا أهمية التفكير بعواقب نشر الصور على الأشخاص الذين يظهروا فيها.

مسيجا بيكيل ومودفان ديريجت
شبكة الصحافة الأخلاقية
ترجمه للعربية: هيئة ميثاق شرف للإعلاميين السوريين

SNP
زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع